رفيق بهاء الدين الحريري

الحكم والمسؤولية

الخروج من الحرب
والدخول في المستقبل

رفيق بهاء الدين الحريري

الحكم والمسؤوليّة

الخروج من الحرب
والدخول في المستقبل

منشورات
الشركة العربية المتحدة للصحافة ش.م.ل.
بيروت - لبنان

طبعة أولى: تموز/يوليو ١٩٩٩
طبعة ثانية: كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٩

كلمة الناشر

لقيت الطبعة الأولى من كتاب «الحكم والمسؤولية»، للرئيس رفيق بهاء الدين الحريري، ما تستحقه من اهتمام، لدى اللبنانيين والاشقاء العرب والاصدقاء الذين اقبلوا على اقتنائها بشكل واسع، وابدوا تفاعلاً عميقاً مع مضمونها، مما استدعى الحاجة الى اعداد طبعة ثانية من الكتاب بعد اقل من اربعة اشهر على صدور طبعته الاولى.

كان مضمون الكتاب قد نشر في بعض الصحف اللبنانية* بشكل مطالعة سياسية اقتصادية شاملة، تناولت مراحل خروج لبنان من الحرب ودخوله آفاق السلم الأهلي.

تعرُضُ المطالعة، **بالوقائع**، الأوضاع السائدة، قبل تسلّم الرئيس الحريري رئاسة الحكومة في نهاية العام ١٩٩٢، وما نشأ عنها من مخلفات سياسية واقتصادية واجتماعية ومالية وادارية.

وتحدِّدُ المطالعة، في ضوء ذلك، **الخيارات** التي كانت متاحة امام الحكومات اللبنانية لمعالجة الأزمات الناجمة عن الحرب.

وتشرح المطالعة **السياسات** التي اعتمدت، و**البرامج** التي وضعت، و**النتائج** التي تحققت، في مختلف الميادين والقطاعات وعلى كافة المستويات، اعتباراً من بداية العام ١٩٩٣ حتى أواخر العام ١٩٩٨.

وتوضِحُ المطالعة، **بالأرقام**، كلفة الخروج من الحرب والدخول في السلم الأهلي، وهو الأمر الذي مكّن لبنان من أن يستعيد مكانته على

الخريطة السياسية والاقتصادية والعربية والعالمية. وبهذا المعنى، تفصّل المطالعة أوجه الانفاق في سائر مجالات إعادة بناء الدولة ومرافقها وأجهزتها المدنية والعسكرية والأمنية، وتحقيق قدر ملموس من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

وتخلُصُ المطالعة الى عرض **رؤيا مستقبلية**، تؤكد على الثوابت الوطنية العامة، وعلى خصوصيات الهوية السياسية والاقتصادية للبنان، وعلى الخيارات المتاحة لمواجهة التحديات الماثلة في ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية.

واذا كانت المطالعة قد أوفت المسألة الوطنية في لبنان حقها، في كافة جوانبها ومعطياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فقد كانت واضحة في دعوتها للتمسك بالنظام الديموقراطي والاقتصادي الحر كاطار - لا بديل عنه - لمتابعة التقدم المنشود، وكذلك كانت حاسمة في تطلعاتها الواثقة بمستقبل لبنان وبقدرات شعبه على مواجهة الاستحقاقات وتجاوز الصعوبات. وفي هذا ما يكفي لتفسير التفاعل الحاصل مع مضمون الكتاب والاقبال عليه بسرعة وبحجم استدعيا الطبعة الثانية خلال اقل من اربعة اشهر.

(*) السفير - الحياة - المستقبل - L'orient le jour - The Daily Star - تاريخ ٢٣ و٢٤ تموز ١٩٩٩.

المقدمة

بمرور عشر سنوات على اتفاق الطائف، تنقضي مرحلة مهمة من تاريخ لبنان، اتسمت بجهد وطني كبير، اسهم في الانتقال من عالم الحروب والنزاعات الاهلية، الى آفاق الوحدة والسلام والبناء والوفاق والتجدد.

ولئن لم يكن لبنان قد تحرك، خلال تلك المرحلة، فوق أرضية من الاستقرار الشامل والدائم، فانه تمكن من النجاح في اجتياز العديد من الامتحانات الصعبة العائدة لتجديد الثقة بالنظام الديموقراطي، واعادة بناء الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية، وتحقيق التوازن السياسي، والتصدي لمشكلة المهجرين، وارساء قواعد السلم الاهلي، واطلاق عجلة النمو الاقتصادي، والصمود في وجه العدوان الاسرائيلي المستمر، وترسيخ اركان العلاقة مع الشقيقة سوريا وتثبيت دوره في محيطه العربي.

ولقد حوَّل لبنان العدوان الاسرائيلي في نيسان ١٩٩٦ من مشكلة الى فرصة، لإظهار مدى صلابة التماسك الوطني في رفض العدوان. وقد اعترف العالم كله بحقّنا في مقاومة الاحتلال الاسرائيلي وتوصَّلنا الى «تفاهم نيسان»، بدعم من سيادة الرئيس المناضل حافظ الاسد، ومساعدة الحكومة الفرنسية والرئيس الفرنسي الصديق جاك شيراك. وبات «تفاهم نيسان» انجازاً هاماً تحاول اسرائيل الافلات منه بشتى

الوسائل. وكان انعقاد مؤتمر اصدقاء لبنان في واشنطن، بدعم من الرئيس الاميركي بيل كلينتون، بمثابة مظاهرة دولية لدعم لبنان والوقوف الى جانبه، وقد ادى ذلك بعد فترة وجيزة الى الغاء الحظر الاميركي على لبنان.

وتوالت زيارات كبار المسؤولين الدوليين والعرب الى لبنان، تأكيدًا على ثقتهم بلبنان وبما يحققه من إنجازات ومنها زيارة قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، وزيارات الرئيس الفرنسي جاك شيراك التي قام بها تعبيرًا عن المكانة الخاصة التي تحملها فرنسا للبنان، وزيارات الرئيس الايطالي اوسكارو سكالفارو والارجنتيني كارلوس منعم والجزائري الشاذلي بن جديد وسمو أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح وسمو ولي العهد الكويتي الشيخ سعد العبد الله ورئيس الوزراء المصري الدكتور كمال الجنزوري ورئيس الوزراء الايطالي رومانو برودي ورئيس وزراء ماليزيا مهاتير محمد ووزيرة خارجية الولايات المتحدة الاميركية مادلين اولبرايت ووزير خارجية فرنسا هيرفيه دوشاريت ووزير خارجية مصر عمرو موسى ووزراء خارجية وبعثات وزارية لدول شقيقة وصديقة عديدة.

وجاءت زيارة سمو ولي العهد السعودي الامير عبد الله بن عبد العزيز، تعبيراً عن واسهاماً في تعميق الثقة بلبنان ولتوثيق العلاقات بين المملكة العربية السعودية ولبنان.

كما عقدت عدة اجتماعات بين الحكومتين اللبنانية والسورية، وزارنا عدة مرات نائب الرئيس السوري الاستاذ عبد الحليم خدام ورئيس الوزراء السوري الاستاذ محمود الزعبي ووزير الخارجية السوري فاروق الشرع، كما تم ترسيخ العلاقة مع الشقيقة سوريا برعاية ومتابعة كريمة من الرئيس السوري حافظ الاسد، وقدكان لهذه الزيارات الاثر الكبير في دفع الاوضاع الاقتصادية العامة في البلاد وترسيخ تطورها ونموها.

إن كل الإنجازات التي تحققت داخل لبنان وفي علاقاته الخارجية، في الاقتصاد كما في السياسات العامة، ما كانت لتتم لولا التوجُّه المشترك من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس النيابي والمجلس النيابي والحكومة، وهو توجُّه كان يستند دائمًا الى وعي وطني والى تأييد شعبي من كافة القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمهنيَّة.

وها هو لبنان يقف الآن على مشارف مرحلة جديدة، تزخر ايضًا بالتحديات الداخلية والخارجية، التي مازالت تستوجب الالتزام الصادق بثوابت المرحلة الوفاقية، والانطلاق منها لتطوير آليات النظام السياسي وحماية المجتمع الديموقراطي وتوطيد دعائمه في وجه التحديات التي قد تستهدفه.

ان الدعوة الى حماية المجتمع الديموقراطي، هي عنصر من عناصر الدعوة الى مكافحة الطائفية وآفاتها ومخلفاتها المذهبية على كل مستوى من مستويات العمل السياسي.

فـ «الديموقراطية الطائفية»، تشكل في حقيقة الامر، الوجه القبيح للنظام اللبناني، والمجال الذي يمكن من خلاله للقوى الطائفية والمذهبية ان تستحضر قواها، لتستقوي على النظام في مكامن الضعف والشدة.

واذا كان هناك، من تستهويه لعبة النفخ في العواطف الطائفية على حساب المصلحة الوطنية، واستخدام هذا السلاح في الحملات السياسية، فإننا، ومن الموقع الذي لم نتخلَّ عنه يومًا، نجد في الانتماء القومي للبنان، السبيل الوحيد لتأكيد العافية الوطنية وتعزيز منعة النظام العام.

لقد أكَّدت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف على هوية لبنان القومية، والتي اصبحت الركن التاريخي والثقافي الاساسي في الدستور اللبناني،

والقاعدة التي يجب ان تشكل منطلقًا لتدجين الطائفية، بكل وجوهها السياسية والادارية والفكرية، واخضاعها لشروط العمل الوطني مع كل ما يستلزمه ذلك من مناخات وفاقية، ومن ايمان برسالة الاديان التي يتشكل منها النسيج الروحي لوطننا لبنان، ومن التزام عميق بوحدة الدولة وسلامة نظامها الديموقراطي.

إن نجاح لبنان في مواجهة الامتحان الاقليمي الصعب الذي تتهيأ له المنطقة، يوجب، الفهم العميق للمعاني التي نشأت عن اتفاق الطائف، وللدروس التي يفترض بالقوى والمرجعيات السياسية والروحية في مختلف المناطق اللبنانية انها استخلصتها طوال السنوات المريرة الماضية، وادركت من خلالها ان العصبيات الطائفية هي سبب من أسباب الضعف لا القوة، والانقسام لا الوحدة، والقلق لا الاستقرار، وهي، الى ذلك كله، المكان الذي تتحول فيه الاوطان الى أوكار سياسية تتنازع سلطة الهيمنة والبقاء.

إن الفرصة السياسية ـ الداخلية والعربية والدولية ـ التي اتيحت للبنان في اواخر الثمانينات، والتي أسفرت عن التوصل الى اتفاق الطائف، هي فرصة وطنية وقومية ثمينة لا بد أن تبقى موضع عناية دائمة من النظام السياسي اللبناني حيال المخاطر الاستثنائية التي تلقي بظلالها علينا من الساحة الاقليمية. وهي الفرصة، التي يقتضي الوفاء منا، ان نتوقف عند الدور الرائد الذي لعبته الشقيقة سوريا بقيادة الرئيس حافظ الاسد، في اطلاقها وتوفير عناصر النجاح لها، وشحذها بكل أسباب المناعة القومية في مواجهة آثار الحرب الداخلية ومخاطر الاحتلال الاسرائيلي.

بهذا المعنى فان النظام السياسي في لبنان، مسؤول عن ادراك أبعاد التحديات التي تحيط به وتنتظره، بمثل ما هو مسؤول عن تحصين

الوقائع السياسية والدستورية والامنية والاقتصادية والوطنية والقومية، التي تأسست خلال السنوات العشر الماضية، والتي جعلت منه نظامًا مستعصيًا على الكسر، واثقاً من نفسه أمام ما تحمله المتغيرات الدولية والاقليمية المتسارعة من تحديات، مستقويًا بوحدته الوطنية وبالتضامن والتنسيق مع الشقيقة سوريا لمواجهة الاحتلال الاسرائيلي ومقاومة العدوان المستمر على ارضه وشعبه وسيادته.

ان التساؤل عن اهمية الادراك السياسي لابعاد المرحلة وتحدياتها، لا ينفي بالطبع مجموعة الاسئلة التي تتكوّن لدى الرأي العام اللبناني حول المسألة الاقتصادية وتداعياتها المالية والاجتماعية والتنموية، وهو ما نريد ان نطل عليه في هذا التقديم من خلال التأكيد على ثوابت القضية الوفاقية، وانطلاقاً من عدم فك الارتباط بين اهمية ادراك جوهر التحدي السياسي للنظام اللبناني وادراك حقائق التحدي الاقتصادي.
اذ لا بد من ان تصبح الانجازات التي تحققت على الصعيد السياسي خلال السنوات الماضية، جزءًا لا يتجزأ من روح النظام وعقيدته وسلوكه، ومن العلاقات والالتزامات التي تحدَّدت في ضوئها هوية لبنان ومكانته في محيطه العربي بصفة خاصة وفي العالم.

كذلك، لا بد من حماية هذه الانجازات وصيانتها تحت مظلة من الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي. من هنا كانت الاولوية في مرحلة ما بعد اقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف لاعادة بناء ما دمرته الحرب، واطلاق ورشة اعمار تمكن لبنان من اللحاق بركب التطور الذي تجاوزه خلال سنوات المحنة الطويلة.

القسم الأول

الخروج من الحرب والدخول في المستقبل

كلفة الحرب وتحديات السلام

نشهد في لبنان، هذه الايام، جدلاً حول تراكم المديونية وصعوبات السيطرة على العجز الكبير في الموازنة:

ففيما يرى البعض ان التحديات التي نواجهها حاليًا هي نتيجة مباشرة للسياسات المحفِّزة نحو النمو التي انتهجت خلال الاعوام الستة الاخيرة، وان المديونية العامة ارتفعت بشكل ملحوظ خلال تلك الاعوام.. يرى البعض الآخر، ان الجهود التي بذلت استهدفت التغلب على صعوبات وتحديات لم يسبق للبنان ان واجه مثيلاً لها، وان الاعباء المالية القائمة ناجمة عن معالجة تلك المصاعب التي تلت الحرب مباشرة وعن العدوان الاسرائيلي المستمر، وفي طليعتها تلك التي نشأت عن مسألة الاعمار والتصدُّعات الاجتماعية وتردّي مستويات المعيشة واعادة بناء القوى العسكرية والامنية اللبنانية.

وقد لا نكون في غنى عن التذكير، بأن سنوات الحرب والاضطراب التي عاشها لبنان بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠، خلفت آثارًا مدمرة جدًا في الاقتصاد اللبناني وفي المجتمع الوطني بكل مؤسساته وفروعه السياسية والادارية والتربوية والعسكرية والامنية، بحيث لم ينج قطاع واحد من القطاعات الاساسية في المجتمع من تلك الآثار، وبحيث ان أي جانب من جوانب الدولة والمجتمع كان بحاجة الى إعادة البناء.

وفقاً لذلكِ، قدّر البنك الدولي اجمالي الاضرار المادية التي تكبدها لبنان خلال تلك الفترة بخمسة وعشرين مليار دولار اميركي، أي ما يفوق ثمانية اضعاف اجمالي الناتج القومي للبنان في العام ١٩٩٠.

وشهدت البلاد، الى ذلك، تآكلاً مريعًا لقاعدتها الاقتصادية، فانهار قطاع الخدمات وهاجر بعضه الآخر، وهو الذي كان مضرب الامثال بديناميته ونشاطه وفرادته. وانحدرت مستويات قطاع الصناعة وقواعده الانتاجية انحدارًا مدمرًا، فيما خسر قطاع الزراعة قدرته التنافسية وجزءًا كبيرًا من طاقته الانتاجية. وشُلَّ قطاع السياحة الذي كان يشكل ٢٠٪ من الدخل الوطني.

وحصلت، الى ذلك، سلسلة قفزات تضخمية وارتفاع في البطالة الظاهرة والبطالة المقنعة، مما أدى الى القضاء على الثقة بالليرة اللبنانية، والى هيمنة الاقتصادين الموازي وغير المشروع، وما نشأ عن ذلك من اضرار بليغة في الاوضاع الاجتماعية والموارد البشرية، بحيث لم يتعدَّ معدل الدخل الفردي الحقيقي، مع حلول العام ١٩٩٠، ثلث ما كان عليه في العام ١٩٧٥.

وربما كانت الخسارة الاكبر التي مني بها لبنان، خلال سنوات الحرب، هي كلفة ضياع قرابة عقدين من التنمية المحتملة، مع كل ما يعنيه ذلك للمهارات البشرية والتقدم التقني والارتقاء الوطني، والتي تجعل مجموع الخسارة المباشرة وغير المباشرة التي مني بها لبنان تقارب مبلغ المائة مليار دولار اميركي.

وبالفعل، فقد ترافق تقهقر لبنان نتيجة ما عصف به من فوضى ودمار، مع تقدم سائر بلدان العالم، لا سيما بلدان المنطقة والعالم الثالث، ومواكبتها شروط الانتساب الى العالم الحديث، وتبني الابتكارات الهائلة في الاقتصاد العالمي. ونتج عن ذلك، ان خسر لبنان

معظم ميزاته التفاضلية مع غيره من البلدان عموما والعالم العربي خصوصاً.

فاقتصاد السوق الذي اخذ به لبنان سابقًا كان يشكّل، بانفتاحه وليبراليته ومرونته العالية، مركز الشرق الاوسط للمال والاعمال والثقافة والتعليم والصحة، فاذا به يتحول الى اقتصاد بدائي، مفرط في البيرقراطية، مكبّل بالقيود، متخلف ومتقوقع على نفسه. وكانت أخطر العلامات التي رافقت ذلك كله الانهيار الكامل للقطاع العام، والتشرذم الكامل للخدمة المدنية، مع ما نتج عنهما من قيود على أي نشاط ومبادرات من القطاع الخاص.

واذا عدنا الى الوضع السائد في لبنان عشية تشكيل حكومتنا الاولى اواخر العام ١٩٩٢، نرى ان سعر صرف الليرة اللبنانية كان قد وصل الى حدود ٢٨٠٠ ليرة لكل دولار اميركي، وان معدل التضخم اجتاز عتبة الـ ١٢٠٪، ووصلت معدلات الفوائد على سندات الخزينة الى ٣٤٪، وتعدى معدل الفائدة على التسليفات والقروض التي تمنحها المصارف ما نسبته الـ ٥١٪.

كذلك انخفضت، وبشكل خطير، قدرات القوى الامنية والعسكرية مما كان لا بد ان ينعكس سلبًا على سلامة الوضع الأمني. فيما تراجعت معظم التقديمات الاجتماعية في الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية الى مستويات وضعت الاستقرار الاجتماعي على شفير الهاوية.

اما البنية التحتية، فالحديث عنها محفور في ذاكرة اللبنانيين الذين عانوا كثيرًا من الدمار الذي لحق بها.

ـ فالطاقة الكهربائية التي كانت متوافرة قبل الحرب انقطعت في معظمها، وسيطر التقنين على حياة الناس، وذاق اللبنانيون طعمَ الظلام لسنوات وسنوات، وبحيث لم يكن يتوفر لهم النور، حتى في المدن

الكبرى، سوى لساعات قليلة في اليوم.

ــ أما الهاتف الذي لم يكن الا في متناول المحظوظين الذين يقصدون «السوق السوداء» والسنترالات البديلة، فقد أصبحت معه الاتصالات، بفعل ما أصاب هذا القطاع من دمار بنيوي، أشبه بالمعجزات، والحصول على خط هاتفي يتطلب جهدًا كبيرًا ونفوذاً واسعًا.

ــ أضف الى ذلك عدم توفر مياه الشرب والصرف الصحي لمعظم الاحياء السكنية في لبنان، واجتياح النفايات جميع المناطق، بحيث تحوَّلت المدن الى مكبات للنفايات التي كانت تملأ الشوراع، في بيروت وغير بيروت، بأبشع ما يمكن ان توصف به أحوال المدن.

ــ كما ان سوء تأهيل الطرقات، الرئيسية منها والفرعية، أدى الى تخريب نظام المواصلات والنقل في لبنان، وكان الازدحام المريع للسير وفقدان قنوات التواصل الحديث بين المناطق اللبنانية، من علامات التخلف التي أصابت نظام الحياة في لبنان، وكذلك من اسباب فقدان التفاعل الاقتصادي والاجتماعي بين العديد من المناطق.

ــ وما يقال عن الطرقات يسري على مطار بيروت الدولي، ومرفأ بيروت، والجامعة اللبنانية، والمدينة الرياضية، والمباني الحكومية، والمدارس والمعاهد، والمستشفيات، والوزارات المختلفة، التي اصيبت بأضرار جسيمة خلال الحرب مما جعلها غير صالحة للعمل والانتاج، الا في حدود ما تبقى من امكانات وجهود فردية.

فلبنان في بداية التسعينات كان أقرب ما يكون الى بلد تعاقبت عليه الزلازل:

بنية تحتية مدمرة.

قوى عسكرية وأمنية ذاتية ضعيفة.

عشرات آلاف العائلات المهجرة في الداخل.

هجرة كثيفة للطاقات والكفاءات الى الخارج.

اضمحلال خطير للطبقة الوسطى.

تدهور حاد في المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود.

واحتلال اسرائيلي يلقي بثقل تحدياته العدوانية على كل جانب من جوانب الحياة الوطنية.

ورغم أن هذا الوضع المأساوي كان سائدًا في حينه، فهناك من يقلِّل من خطورته ومن تبعاته. وربما يتعمَّد بعضهم تحجيم التحديات التي كان يواجهها لبنان، لتحجيم الانجازات التي حققتها الحكومات اللبنانية المتعاقبة.

ولذلك، سنسعى الى وضع المصاعب الحالية في اطارها الصحيح، وفي اطار ما عاناه لبنان خلال سنوات الحرب وما انجز في الفترة التي تلتها. ومن هذا المنطلق يمكننا ان نبدأ معالجة التحديات الراهنة وان نحدد الرؤى لما يجب ان يرتقي اليه لبنان على أبواب الالفية الثالثة.

* * *

عندما تسلمنا رئاسة مجلس الوزراء، واجهنا تحديًا جسيمًا، يتمثل في كيفية تحويل اقتصاد مدمر، فاقد لمعنوياته، متقلص، يجتاحه التضخم وغير مواكب للتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية، الى اقتصاد مستقر ونام في طور اعادة الاعمار. علمًا بأنّ الحكومات السابقة، المتعاقبة بعد اتفاق الطائف، تمكنت من تحقيق إنجازات هامة على صعيد إنهاء الحالات المنتقصة من شرعية الدولة ووحدة مؤسساتها والمتصلة بالقوى الموروثة من أيام الحرب.

وكان اللبنانيون يتوقعون من حكومتهم ان تلحظ بشكل اساسي تحسين ظروفهم المعيشية، وان تجد حلولاً سريعة وجذرية لمشكلة وطنية واجتماعية كبرى هي مشكلة المهجرين، وأن تنفق المزيد على الاستقرار

الاجتماعي والاقتصادي، وأن تعزز الامن والقوى العسكرية وتطلق برنامجا شاملا لتنمية الموارد البشرية والبنية التحتية المادية. كل ذلك في وقت تعاني البلاد من استمرار الاحتلال الاسرائيلي والاعتداءات الاسرائيلية المتكررة.

كان الوضع في حينه يتطلب تقدمًا سريعًا على جميع الصعد المعيشية في لبنان. كانت هناك حاجة لحفظ الأمن وتدعيمه. وحاجة لإعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني ومستقبله. وحاجة لإعادة بناء كامل البنية التحتية المادية، وتوسيعها، من خلال الاستثمار في الكهرباء والهاتف والاتصالات والطرق ومياه الشرب والصرف الصحي وطمر النفايات الصلبة والنقل والمرافىء والمطار والري. وحاجة لاعادة تشغيل الخدمات العامة وتوفير الضرورات الاساسية في مجالي الصحة والتعليم. وحاجة لحل مشكلة المهجرين. وحاجة لزيادة دعم الجنوب والبقاع الغربي وتحريره. وحاجة لتحسين الاطار التشريعي وتحديثه. والاهم من ذلك كله الحاجة لاحداث توافق اجتماعي ومصالحة وطنية تشكل القاعدة للنهوض الوطني على كل صعيد.

وبالطبع، كان التقدم في جميع هذه القطاعات والاستثمار فيها، يتطلبان موارد مالية هائلة لم تكن متوفرة في الخزينة اللبنانية التي كانت، اصلاً، تشكو من شح في الموارد ومن عجز اساسي ومرهق فيها. اذ أن مجموع الدين العام بما في ذلك ٥ر٣٢٧ مليون دولار بالعملات الاجنبية (حسب كلمة وزير المالية امام المجلس النيابي بتاريخ ٩٩/٧/١٢) قارب في نهاية العام ١٩٩٢ اربعة آلاف وست مئة وخمسين مليار ليرة (٣ مليار دولار بسعر صرف اليوم)، أي ما نسبته ٤٩ في المئة من حجم الاقتصاد آنذاك. كما ان معدلات الفائدة على سندات الخزينة اللبنانية ارتفعت في حينه الى ٣٤ في المئة، وبلغ عجز الموازنة ما

نسبته ٤٩ في المئة من الانفاق العام الذي كان يقتصر فقط على دفع الرواتب والاجور وخدمة الدين العام وبعض المصاريف المحدودة لتسيير اعمال الدولة. وهذا ما كان يؤشِّر الى حتمية تراكم الدين العام وارتفاع نسبته الى اجمالي الناتج الوطني، وخاصة اذا ما اتبعنا سياسة انكماشية وغير محفزة للنمو الاقتصادي. وبالفعل، وبالرغم من انخفاض معدلات الفائدة بسبب السياسات التي اتبعناها، فإن تراكم هذا الدين القديم مع خدمته من نهاية عام ١٩٩٢ الى نهاية عام ١٩٩٨ فاق احد عشر الف مليار ليرة لبنانية اي ما يوازي حوالي ٤١٪ من اجمالي الدين العام في نهاية عام ١٩٩٨.

الخيارات المتاحة أمام الحكومات اللبنانية

حيال ما سبق، توقفنا أمام ثلاثة خيارات مختلفة لمعالجة واقع مرير واحد:

الخيار الاول: خيار الانتظار

انتظار توافر المساعدة الخارجية قبل الانطلاق في برنامج عملاق لاعادة الاعمار واعادة انعاش الاقتصاد وتحسين مستوى عيش اللبنانيين ونوعيته. فمنذ توقف القتال الظاهري الاول في العام ١٩٧٧، ادركت الحكومات اللبنانية المتوالية أهمية المساعدة الخارجية، ونشطت في البحث عنها للاسهام في اعادة تأهيل الاقتصاد اللبناني واعادة اعماره. وبالفعل، ولأسباب مختلفة فقد قررت تلك الحكومات انتظار المساعدة الخارجية قبل الانفاق على إعادة الاعمار.

الا ان مجتمع الدول المانحة، وباستثناء المساعدات التي قدمتها مشكورة المملكة العربية السعودية وفرنسا ودولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وبعض الصناديق العربية، لم يلبِّ حاجات لبنان بالطريقة المفترضة سابقا، ولم يوفِّر سوى غيض من فيض المنح والتمويل الميسر.

ومع نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، ومع نهاية سنوات الحرب، وُعد لبنان مرة جديدة بأكثر من ملياري دولار من المنح مساهمة في اطلاق عملية اعادة الاعمار. لكن التطورات السياسية الاقليمية، مع ما

فرضته من نزف في موارد دول الخليج العربي حالت دون تنفيذ معظم هذه الالتزامات تجاه لبنان.

كان يمكننا ان نختار انتظار توافر المساعدة الخارجية قبل الاستثمار في تطوير قدرات الشعب اللبناني وامكانات الاقتصاد الوطني. لكن هذه الاستراتيجية كان من شأنها ان تؤدي الى استمرار التراجع في النشاط الاقتصادي وفي نوعية الحياة مع ازدياد البطالة، اضافة الى تنام سريع في عمق الهوة بين لبنان وباقي العالم. وكما ذكرت آنفًا فإن الدينَ العام كان قد بلغ في نهاية عام ١٩٩٢ حوالي ٤٦٥٠ مليار ليرة لبنانية (٣ مليار دولار بسعر صرف اليوم) وبمعدلات فائدة بلغت ٣٤٪.

ومن هنا، فان الاخذ بخيار الانتظار، كان سيؤدي تلقائيًا الى تنامي العجز في الخزينة وارتفاع الدين العام بوتيرة سريعة، وتراجع حجم الاقتصاد الوطني وكذلك ارتفاع معدلات الفائدة. وفي هذه الحالة، فان نسبة الدين الى اجمالي الناتج المحلي كانت ستتجاوز الـ ١٠٠٪ في غضون ثلاث سنوات فقط، وذلك من دون اي انفاق استثماري في تحسين مستوى عيش اللبنانيين وفي البنى التحتية، وفي النمو الاقتصادي.

الخيار الثاني: خيار زيادة الضرائب والرسوم

ومحوره اطلاق استراتيجية كبرى لتقليص عجز الموازنة من خلال تقليص جذري في الانفاق وزيادة كبيرة في الضرائب. وهذا يعني، بكلام آخر، أن تلجأ الدولة الى وقف الانفاق على تطوير الاسلاك العسكرية والامنية، والى وقف الاستثمار في اعادة اعمار البنى التحتية وتأهيلها، وكذلك الى التوقف عن معالجة الاوضاع الاجتماعية، وان يترافق ذلك مع زيادة في الضرائب والرسوم. أي ان تقوم الحكومة بمحاولة عقيمة للتخلّص من عجز الموازنة بسرعة، بأمل تحقيق الفائض

في المدى المتوسط واستعماله بعد ذلك في تمويل اعادة الاعمار.

إن هذه السياسة ربما كانت تستهوي البعض من الناحية النظرية، إلا أنها ليست واقعية على الإطلاق لكونها مخالفة، بشكل كامل، لابسط المبادىء الاقتصادية. فاللبنانيون الذين أرهقتهم سنوات الحرب الطويلة، كانوا يرغبون في ان تسعى حكومتهم الى نقلهم الى حال أفضل وبأسرع وقت ممكن، وليس الانتظار، على أمل أن يتمكنوا بعد سنوات، لا نعلم عددها، من الحصول على خدمات الكهرباء والهاتف والمدرسة والمستشفى والجامعة والطرق وغيرها، ناهيك عن الخسارة الأهم وهي عامل الزمن الذي لا يمكن وقفه حتى يستعيد لبنان عافيته المالية.

هذا مع العلم بان هذه السياسة القائمة على زيادة الضرائب والرسوم، في بلد خارج من حرب مدمرة ويعاني من خسائر هائلة ومن انعدام الارباح في القطاع الخاص، لا تعطي المفعول المنتظر، لان الضرائب تفرض اصلاً على الارباح، فضلاً عن ان فرض المزيد من الضرائب والرسوم يحول من جهة اخرى دون التوظيفات والاستثمارات، ويحد من المبادرات الفردية والنمو الاقتصادي المرجو.

وهذا يعني أن هذه السياسة ليست واقعية على الاطلاق. فمن المؤكد بأن من شأن ذلك، كما حصل في بعض بلدان اوروبا الشرقية، ان يلحق اضرارا شاملة بالاقتصاد اللبناني، كان سيدفعه نحو انكماش عنيف ويؤخر بشكل مستمر، ان لم نقل بشكل دائم، اعادة انعاش الاقتصاد، الامر الذي لا بد ان تترتب عليه مشاكل اجتماعية وخيمة وبطالة مزمنة.

فالظروف الموضوعية للاقتصاد اللبناني بعد الحرب، والحاجات الطارئة والملحة للشعب اللبناني، كانا يستثنيان مثل هذه الاستراتيجية، لأن اقتصاد لبنان ما بعد الحرب كان، وما زال، يواجه تحديًا جسيمًا يكمن في اللحاق بركب التطور المتسارع في العالم وإعادة الاندماج

بالاقتصاد العالمي، ولم يكن يستطيع تحمل كلفة اعوام عدة من الجمود والانكماش الاقتصادي، كما كان من شأن هذه الاستراتيجية ان تؤدي الى صدمات سلبية حادة تعطل التوافق الاجتماعي والمصالحة الوطنية.

الخيار الثالث: خيار النمو والانماء والاعمار

وهو الخيار الوحيد، إن لم أقل الطريق الوحيد، الممكن سلوكه في مواجهة التحديات الاساسية الآتية:

أولاً: إعادة بناء قواتنا العسكرية والأمنية وتوحيدها وزيادة عددها وتطوير قدراتها الذاتية.

ثانيًا: إعادة تفعيل الخدمات الاجتماعية، من صحة وتعليم وتدريب مهني وتقني، والمباشرة في ايجاد حلول لمشكلة المهجرين، ودعم صمود المواطنين في الجنوب والبقاع الغربي في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي واعتداءاته المتكررة.

ثالثًا : إطلاق برنامج اعادة الانماء والاعمار لتوفير بنية تحتية حديثة تشكل شرطًا مسبقًا وقاعدة لا بد منها لتفعيل الدورة الاقتصادية.

ان هذا الخيار يقوم على فكرة الانطلاق في استراتيجية هدفها النمو، وتشدّد على إعادة ثقة اللبنانيين والمجتمع الدولي بالاقتصاد اللبناني، وخلق الاجواء المشجعة للاستثمار ولتدفق رؤوس الاموال، وانجاز اعادة الاعمار وتسريع خطى اعادة الانعاش الاقتصادي بهدف تحسين الظروف المعيشية للشعب اللبناني، وإعادة تأسيس دور متطور للبنان في الاقتصادين العربي والعالمي، وهو ما يسهم في اظهار وتنمية القيمة الحقيقية لموجودات اللبنانيين والاقتصاد اللبناني، مما يؤدي الى زيادة ثروة المجتمع ككل. لقد تطلَّب هذا الخيار بالطبع اعتماداً كبيراً على الموارد المحلية، وتحديدا على الاقتراض الداخلي وعلى تدفق

الرساميل من الخارج، مع استمرار السعي الحثيث للحصول على المساعدة المالية الدولية والاقتراض من اسواق الرساميل الدولية.

ومن المعلوم ان معظم دول العالم قد اعتمدت سياسة الاقتراض، لا سيما تلك التي واجهت اوضاعًا مأساوية شبيهة بوضع لبنان اثر الحرب المدمرة التي لا يزال يعاني من رواسبها.

إنّ اللبنانيين الذين تحمّلوا ويلات الحرب وتداعياتها المدمّرة على الصعد كافةً، وما خلّفته من أعباء وأكلاف باهظة، باتت قدرتهم الاقتصادية والمعيشية عاجزة جدًا عن تحمُّل المزيد من الاعباء والضرائب والرسوم.

ان استراتيجيتنا كانت، تهدف الى استعادة ثقة المجتمعين اللبناني والدولي بمستقبل الاقتصاد الوطني وبقدرته على لعب دور رائد في الاقتصاد العربي. لذلك، اعدنا الاستقرار الى الليرة اللبنانية ودعمناها، وخفضنا نسب التضخم بشكل سريع وفعال، وتبنينا سياسة انفاق عامة هدفها النمو وإعادة الاعمار واعادة الانعاش الاقتصادي في لبنان. كما اقمنا مناخًا تشريعيًا وضريبيًا يشجع على نمو القطاع الخاص واعتبرنا ان استقرار هذه السياسات تشكل اولوية لا يمكن التفريط بها. هذا المزيج من الاجراءات الاقتصادية المترافقة مع عودة لبنان الناجحة الى النظام المالي الدولي، أحدثا دفقا ملحوظا في الرساميل الخارجية وفائضًا في ميزان المدفوعات وهذه بدورها سمحت بتمويل معظم الانفاق العام.

والأهم، ان هذه الاستراتيجية ارتكزت على إعادة تشييد وتدعيم الركن الاساس للاقتصاد اللبناني، وأعني بذلك، النظام الديمقراطي الليبرالي الحر والمنفتح، الذي يلتزم التزاما كاملا بمبادئ اقتصاديات السوق وتقاليد السياسات الودية تجاه القطاع الخاص والوفاء

بالتعهدات والالتزامات المحلية والدولية. وذلك انطلاقًا من ان قوة لبنان وسبب وجوده يرتكزان ارتكازا كاملا الى حمايته للحريات العامة والفردية بكل وجوهها السياسية والاجتماعية والاعلامية، ولحقوق الملكية الخاصة والسرية المصرفية وحرية التحويل، ولاقتصاديات السوق ولاستقلالية القضاء. وقد يكون من المفيد جدًا، ان نؤكد مجددًا، على وجوب عدم ادخار أي جهد في الدفاع القوي عن هذه المبادىء والتقاليد والثوابت اللبنانية العريقة واعتبارها عاملاً مهمًا في مسيرة تطور لبنان ونموه.

ومن المهم أيضاً، ان نشدد على أن اعادة الثقة بالاقتصاد والمحافظة عليها عبر تحويل الليرة اللبنانية الى عملة موثوق بها، قوية ومستقرة، وتقليص التضخم بشكل كبير، هي عوامل اساسية في أي حملة لإعادة الاعمار والتحديث. وبالفعل، وبعد فترة قصيرة من تولّينا المسؤولية، بدأ دفق الرساميل من الخارج يتسارع وبدأ سعر صرف الليرة اللبنانية يتحسن بشكل ملحوظ وتراجعت نسب التضخم وانخفضت اسعار الفائدة تدريجيا وتراكمت احتياطات واسعة من العملات الاجنبية. كما ان القطاع المصرفي ازدهر مع تضاعف الودائع لديه من ٧ مليارات دولار في العام ١٩٩٢ الى ٣٠ مليار دولار اميركي في اواخر العام ١٩٩٨، بينما ارتفعت رسملة المصارف بشكل كبير، وتضاعفت مع نهاية عام ١٩٩٨ الى اكثر من ١٤ مرة عما كانت عليه في نهاية عام ١٩٩٢ لتصبح في حدود ٢,٤ مليار دولار. ذلك ما عزز قدرة القطاع المصرفي على تمويل القطاع الخاص وزيادة التسليفات، ومنح تسليفات متوسطة الاجل للقطاعات الانتاجية وقروض الاسكان والمباشرة في اطلاق القروض الاستهلاكية فضلاً عن تمويله لجزء من حاجات القطاع العام.

برنامج طوارىء لتنمية متعددة الاتجاهات

في غمرة سعينا نحو تحقيق النمو وتعزيزه، اطلقنا برنامج طوارئ لتنمية البنية التحتية، وبرامج خدمات اجتماعية مهمة، استهدفت توسيع خدمات الصحة والتعليم والتدريب المهني واعادة المهجرين ودعم صمود المواطنين في الجنوب والبقاع الغربي في وجه الاحتلال ومسلسل الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة، والعمل على تحسين مستويات الدخل الفعلي للمواطنين بالتوازي مع تحصين الاوضاع الامنية عبر زيادة ملحوظة في الانفاق على جميع الاجهزة العسكرية والأمنية، لا سيما على مؤسسة الجيش اللبناني، التي كانت على الدوام محل اهتمام القيادة السياسية ودعمها ومتابعتها لتمكينها من اداء المهمات الوطنية المنوطة بها، سواء على مستوى الداخل من خلال مسؤولياتها المباشرة في حماية النظام العام، أو على المستوى الآخر المتعلق بمواجهة التحديات الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي لاجزاء واسعة في الجنوب والبقاع الغربي.

وفي سعينا لتحقيق ذلك ضمن الظروف السائدة والحاحها، اعتمدنا في ادارتنا للمال العام على قاعدة مدى ضرورة الانفاق وحتميته، وليس على معيار زيادة الانفاق او انقاصه، ولا سيما عندما كان الانفاق يتعلق بضمان وحدة الدولة وامنها.

تجدر الاشارة الى ان مجموع الانفاق العسكري، بما في ذلك حصة المتقاعدين في الاسلاك العسكرية والأمنية من معاشات التقاعد

وتعويض الصرف، منذ نهاية العام ١٩٩٢ الى نهاية العام ١٩٩٨ بلغ لوحده ٥٠٠٥ مليون دولار اميركي اي ما نسبته حوالي ٩٢٪ من مجموع الانفاق على انماء واعمار البنية التحتية وعلى الزراعة والصناعة والسياحة معًا في تلك الفترة والذي بلغ ٥٤٣٢ مليون دولار. علمًا بان هذه النسبة مرشحة للتزايد خلال السنوات المقبلة، نتيجة للزيادة المتسارعة لكلفة هذه الاسلاك العسكرية والأمنية وحصتها من معاشات التقاعد وتعويض الصرف. بدليل ان الانفاق على الأسلاك العسكرية والأمنية الملحوظ في موازنة العام ١٩٩٩ وحده يمثل٢٢٪ من مجموع انفاق موازنة عام ١٩٩٩ و٢٥٪ من مجموع ما صرف على الاسلاك العسكرية والأمنية خلال السنوات الست الماضية.

الى ذلك اطلقت جملة مشاريع استثمارية شملت مجموعة واسعة من القطاعات، بما فيها الكهرباء والهاتف والاتصالات والطرق وتوفير المياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والنقل العام والمرافئ والمطار والري.

وبالفعل، بدأ الشعب اللبناني يتلمس نتائج الانفاق العام، أكان ذلك في الاوتوسترادات والطرق الدولية والوطنية، أو في مطار بيروت الدولي الجديد والمدينة الرياضية، وكذلك إعادة تأهيل وتوسيع قطاع الكهرباء التي تدنت القدرة العاملة فيه بعد الحرب الى حوالي ٤٥٠ ميغاواط فقط، فأعيد تأهيل القدرة المجهزة التي كانت متوفرة في البلاد ما قبل الحرب والتي كانت بحدود ١٣٥٠ ميغاواط. وجرى إضافة حوالي ٩٥٠ ميغاواط جديدة إليها مما سمح بمضاعفة الاستهلاك الكهربائي. وهو ما ادى الى المزيد من تحفيز عجلة النشاط الاقتصادي وتحسين نوعية عيش اللبنانيين. كما أعيد تأهيل جميع الخطوط الهاتفية التي كان عددها لا يتعدى الـ ٣٠٠ ألف خط هاتفي، وجرى زيادتها بحوالي مليون

خط هاتفي جديد ثابت، إضافة الى الخطوط الخلوية المستحدثة التي يقارب عددها ٥٥٠ الف خط.

أما في قطاع التعليم فقد أعيد تأهيل اكثر من ١٢٨٠ مدرسة رسمية، وتم تجهيز عدد كبير منها بالمعدات والمختبرات العلمية، وبوشر العمل ببناء ٢٥ مدرسة رسمية وتوسيع ٢٦ مدرسة أخرى. كما قامت الحكومة بانشاء وتأهيل ١٥ مستشفى واكثر من ٢٦ مركزًا صحيًا في مختلف المناطق اللبنانية.

وتمّت إعادة تأهيل جميع المباني الحكومية، وكذلك إعادة تأهيل المدارس والمعاهد والمباني التابعة لوزارة التعليم المهني والتقني كافة. كما جرى التحضير لبناء ٣١ مدرسة مهنية وتقنية جديدة. وأعيد تأهيل مباني كلية العلوم في الجامعة اللبنانية في كل من الحدث والفنار، ومبنى المتحف الوطني، ومبنى قصر الاونسكو. وتتواصل اعمال تنفيذ مشروع إنشاء المدينة الجامعية التابعة للجامعة اللبنانية، الذي يفترض ان يشكل خطوة نوعية كبرى في مسيرة تعزيز التعليم الجامعي الرسمي، تضاف الى إطلاق المناهج التربوية الرسمية الجديدة من قبل المركز التربوي الوطني للبحوث والإنماء، والعمل المستمر لوضع برامج ومناهج حديثة للتعليم المهني والتقني، بما في ذلك منهاج التدريب السريع.

في ضوء ذلك، فانه من المهم التشديد على أن استراتيجية اعادة الاعمار واعادة الانعاش الاقتصادي كانت استراتيجية شاملة ذات قاعدة واسعة وموزعة على كامل مناطق الوطن. وبالفعل فإن مناطق عديدة من لبنان، والتي كانت في السابق محرومة في مجالات التنمية وتفتقر الى الكثير من الخدمات الاساسية، شهدت للمرة الاولى وصول الكهرباء والهاتف والطرقات والمدارس والمستشفيات والمياه الجارية. مع الاشارة الى ان الظروف القائمة، بالضرورات التي كانت تتطلبها، هي

التي فرضت ايلاء هذه الاستثمارات أولوية مباشرة وبالتوافق بين الحكومة والمجلس النيابي ومختلف فئات المجتمع اللبناني.

كلفة الانفاق على الاعمار: حقائق وأرقام

لقد قيل الكثير في مجال الانفاق على الانماء والاعمار وكلفة هذا الانفاق وقيمة الالتزامات المختلفة. ولا بد من الاشارة بداية، الى ان النسبة الكبيرة من هذا الانفاق، خصصت لاعمال مولتها مؤسسات دولية على غرار البنك الدولي، والبنك الاوروبي للتثمير، والصناديق العربية. وهي مؤسسات تراقب عن كثب عملية التلزيم، وتفرض اجراءاتها في إدارة المناقصات، في الوقت الذي تخضع مؤسسات الدولة التي تدير هذه المناقصات لرقابة ديوان المحاسبة ولرقابة مدققي الحسابات ولرقابة مفوضي الحكومة. اضف الى ذلك ان أهم المناقصات التي اجريت قد رست على اساس اسعار ادنى من الاسعار العالمية الرائجة في تاريخه.

تجدر الاشارة هنا الى ان ١,٥ مليار دولار من الانفاق على الانماء والاعمار كان من خلال قروض بالعملات الاجنبية، وبمعدلات فائدة ادنى بكثير من معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية.

ونتوقف في هذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عند ثلاثة قطاعات حيوية تركز عليها الانفاق:

في قطاع الكهرباء: قمنا من ضمن توسيع الطاقة الكهربائية بتجهيز معملي البداوي والزهراني بكلفة ٥٣٦ مليون دولار اميركي، وبتجهيز مجموعات غازية في «بعلبك» و«صور» بكلفة ٦٠ مليون دولار اميركي،

وبتجهيز محطات وخطوط نقل وكوابل متطورة بكلفة ٢٨٢ مليون دولار اميركي. وقد اظهرت دراسة للبنك الدولي ان المردود الداخلي لهذا المشروع (internal rate of return) يبلغ ٢٥٪. وهنا لا بد من الاشارة الى ان كلفة تجهيز كل «ك.ف.أ» في معملي البداوي والزهراني بلغت حوالي ٥٠٠ دولار اميركي، وهي أقل من الاسعار الرائجة في حينه بنسب تصل الى خمسة عشرة في المائة.

في قطاع الهاتف: قدَّر الاستشاريون المعتمدون من الدولة اللبنانية الكلفة المتكاملة لكل خط هاتفي جديد في لبنان ما بين ٨٠٠ و١٢٠٠دولار اميركي مقابل ما بين١٠٠٠ في المدن و٢٣٠٠ دولار في الريف في الولايات المتحدة الاميركية، ومقابل ٣٢٥٠ دولار في الريف في دول اميركا اللاتينية.

اضافة الى ان تقدير الكلفة المتكاملة لكل خط هاتفي جديد في لبنان كانت اقل بنسب ملحوظة عن امثالها في الدول الاخرى، فقد استطعنا تخفيض الكلفة في لبنان الى ٥٥٠ دولار اميركي. وقد تحقق التخفيض في الكلفة ايضاً في الخطوط التحويلية، حيث تراوحت الكلفة بين ٩٥ و١٠٠ دولاراً لكل خط في لبنان، مقابل ٢٣٠ دولاراً في الريف الاميركي.

ان هذه الوقائع، وكثير غيرها، تثبت ان كلفة التجهيزات الهاتفية الجديدة في لبنان كانت اقل بكثير من الاسعار العالمية الرائجة، واقل بكثير من تقديرات الاستشاريين العالميين، وهي طبعاً ما زالت الأقل بين دول المنطقة.

بالنسبة لمطار بيروت الدولي الجديد: بعد أن تمَّ تحديث المخطط التوجيهي لمطار بيروت الدولي الموضوع من قبل مؤسسة مطارات باريس (ADP) منذ عشرات السنين، بوشر العمل بمرحلة الستة ملايين مسافر سنويًا وقد وصل الى مراحله النهائية بكلفة ٥٥١ مليون دولار.

ويتألف مشروع المطار الجديد من مبنى المسافرين (building terminal) (بكلفة ١١٥ مليون دولار) والابنية الرديفة والمساندة (بكلفة ٦٥ مليون دولار)، والمدارج (runways) والحماية البحرية العائدة لها (بكلفة ٣١٠ مليون دولار).

تظهرالدراسة المقارنة ان معدل كلفة التطوير والانشاءات الجديدة في مطار بيروت قد بلغت ٨٣ دولاراً، للمشروع كاملاً، عن كل مسافر، مقابل معدل بين ٩٣ و١٧١ دولاراً للكلفة المماثلة في مطارات دول مثل هنغاريا وتشيكيا واليونان (اوروبا) وتايلندة وهونغ كونغ والصين (آسيا) والارجنتين ونيويورك وواشنطن (اميركا). والامر نفسه يصحّ بالنسبة لمبنى المسافرين، فقد بلغت كلفته بمعدل ١٩ دولارا عن كل مسافر، مقابل ما يتراوح بين ٢٧ و٦٨ دولاراً في مطارات الدول المذكورة.

تفعيل علاقات لبنان المالية والاقتصادية

ان الاستثمار في إعادة اعمار البنى التحتية الاساسية يشكل ركيزة محورية لإعادة اطلاق الدورة الاقتصادية، اذ ان جميع القطاعات الاقتصادية بحاجة الى بنية تحتية حديثة لتنطلق وتعمل. لذلك لم يكن هناك اي خيار أمامنا سوى المضي في بناء البنى التحتية وتحديثها.

وبما ان الهبات والمساعدات لم تكن متوافرة للبنان، برغم الجهود المضنية التي بذلت لتوفيرها، وبسبب حجم حاجات الانفاق على اعادة الاعمار وعلى الخدمات الاجتماعية والاسلاك العسكرية والامنية، ارتكز تمويل المرحلة الاولى من اعادة الاعمار والتعافي بعد الحرب بشكل واسع الى المجهود الداخلي. لذلك، اعتمدنا على الموارد المحلية عبر اصدار سندات خزينة بالعملة الوطنية. لكننا عملنا ايضاً لتمويل المشاريع على توفير القروض الميسرة من الدول الصديقة والمجتمع المالي الدولي. وبالفعل فان قدرتنا على ذلك زادت بشكل ملحوظ مع اثبات قدرتنا الكبيرة على هندسة وتنفيذ برامج متطورة ومتعددة الوجوه للبنى التحتية المادية والبشرية. كما اننا توجهنا بنجاح نحو اسواق رأس المال العالمية. وبالفعل، كان لبنان اول دولة في المنطقة تنجح في استقطاب الاموال من اسواق رأس المال الدولية بنسب فائدة متدنية.

وخلال فترة تسلمي المسؤولية، قامت الحكومة اللبنانية بثمانية اصدارات عالمية للسندات بلغ اجمالها ٢,٤٥ مليار دولار. وقد حصلنا

في جميع هذه الاصدارات على شروط افضل من الدول المصنفة في مصافنا ائتمانيًا، واظهرت سنداتنا ثباتا ساطعا خلال الازمة الاخيرة للاسواق الناشئة. والاهم انه في العام ١٩٩٨، وفي وقت تعذر على المقترضين من الاسواق الناشئة حتى التفكير باصدار سندات، نجح لبنان في اقتراض ١,٤٥ مليار دولار بشروط تنافسية ممتازة.

بالاضافة الى ذلك، وبعد فترة وجيزة من تسلمنا المسؤولية، انطلقنا في حملة واسعة لاستعادة الصورة المعروفة عن لبنان في الخارج، واسترداد موقعه على خريطة العالم، وإعادة تفعيل علاقاته الثنائية مع اصدقائنا في الخارج، وخاصة في العالم العربي وفرنسا والولايات المتحدة وأطراف أخرى بالمجتمع المالي الدولي، والمنظمات الدولية، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الاوروبي للاستثمار، والمؤسسات المالية العالمية الخاصة. كما نجحنا في اقناع معظم المؤسسات المالية لضمان القروض والصادرات مثل الايطالية SACE والفرنسية COFACE والبريطانية ECGD والامريكية USEXIM والالمانية HERMES وغيرها بضمان قروضنا التجارية. ومن اجل زيادة الاستثمار الخارجي، انضم لبنان الى وكالة ضمان الاستثمارات متعددة الاطراف (ميغا). وقمنا بتعزيز اوضاع المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات التي اسست لتوفير تغطية تأمينية على شكل تعويضات للخسائر الناجمة من الاخطار غير التجارية. وانشأنا المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (IDAL)، وبدأنا اقامة المناطق الحرة، على أمل دعم دور لبنان مستودعا وممرا لتجارة الترانزيت. وخططنا لاقامة مناطق صناعية لزيادة الانتاج الصناعي وفرص العمل المحلية. كما دعمنا القروض الانتاجية بتخفيض كلفة الفائدة لهذه القروض بـ ٥٪ مما شجع القطاعات الانتاجية على تحديث مؤسساتها

وادخال التقنيات الحديثة اليها، مما ادى الى خلق فرص عمل جديدة والى تعزيز القدرة التنافسية لهذه المؤسسات. والاهم أن حكومتنا اعادت فتح بورصة بيروت للاسهم وبدأت في تحديث الاجراءات التشريعية المؤاتية وقوانين المحاسبة العامة. وفي هذا المجال تبنت حكومتنا ايضا مقاييس المحاسبة وتدقيق الحسابات العالمية لزيادة الشفافية من جهة، ولتوفير المناخ الملائم لنشاط القطاع الخاص وخاصة في اسواق المال والاسهم من جهة ثانية. كما اقرت قانونًا لاعادة تخمين الموجودات سمح للشركات بموجبه باحتساب القيمة الجارية لموجوداتها، اضافة الى اقرار قوانين للودائع الائتمانية وتنويع قاعدة المستثمرين في المصارف وتوسيعها وتشريعات جديدة لاصدار ادوات الدين.

وأرسلنا الى مجلس النواب مشروع قانون لإنشاء مؤسسة ضمان القروض لإنشاء وتشجيع المؤسسات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة. وقد أقرّ مجلس النواب مؤخرًا هذا القانون الذي يدخل الآن حيّز التنفيذ.

من المهم في هذا المجال، ان نشدد على ان اعادة لبنان الى الخارطة المالية العالمية واعادة الثقة المحلية والدولية بالاقتصاد اللبناني، استندا بشكل اساسي الى استقطاب خبرات رفيعة المستوى من جاليات المغتربين اللبنانيين والى تعيين الاختصاصيين ذوي الخبرة العالمية في المؤسسات الاقتصادية الرئيسية مثل المصرف المركزي ووزارتي المالية والاقتصاد ومجلس الانماء والاعمار و«ايدال».

الا اننا مع ذلك، كنا ندرك استحالة تلبية كامل حاجات لبنان ضمن المدة الزمنية المتوقعة، ولا سيما في ظل الاوضاع غير المؤاتية للادارة العامة. ولذلك كانت المهمة الحيوية التي اطلقناها تتمثل في اعادة تحديد ادوار كل من القطاعين العام والخاص. فكان على القطاع

الخاص ان يلعب، دورا متناميا في مساهمته الناشطة بمجهود اعادة الاعمار عبر اتفاقيات «تشييد وتشغيل وتحويل» (بي. او. تي - .B.O.T)، كما عبر ايلائه مهمات الادارة التجارية تحت الاشراف والرقابة.

حوافز لاستقطاب القطاع الخاص

نتيجة لذلك، كان علينا تركيز اهتمام القطاع العام على المجالات المحفزة للقطاع الخاص وعلى لعب دور اوسع في المجهود الشامل لاعادة الانعاش الاقتصادي. وكانت هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان انجاز معظم برنامجنا، حيث جرى التركيز على تحويل موارد الحكومة الذاتية الى اموال محفزة لاستقطاب امكانات القطاع الخاص المحلي والاجنبي ضمن برنامج اعادة الاعمار والتحديث.

ومن الامثلة الساطعة على الدور الداعم الذي يلعبه القطاع الخاص اللبناني في عملية اعادة الاعمار، انشاء «سوليدير» الشركة الخاصة التي اوكل اليها اعادة اعمار وتأهيل الاملاك الخاصة والعامة المدمرة في وسط بيروت.

ولا بد من التذكير هنا بأن الدولة في عهد الرئيس فؤاد شهاب سبق لها وبدأت في عام ١٩٦٣ الدراسة والتحضير لإنشاء شركة خاصة لإعادة إعمار وتأهيل الاملاك الخاصة والعامة المتداعية في منطقة الفلغول في بيروت. لكن العمل في هذا الخصوص قد توقّف مع نهاية عهد الرئيس شهاب. وكان من الطبيعي أن نستلهم عناصر هذه التجربة والمبادرة إليها عندما قررنا إعادة إعمار وسط بيروت المدمّر.

ان مشروع «سوليدير» ذا الابعاد والنتائج البارزة وطنيًا واجتماعياً واقتصادياً، يمثل واحداً من أكبر المشاريع الاعمارية في الشرق الاوسط.

و«سوليدير» في طور تحويل ١٣٥ هكتارا من الانقاض التالفة في وسط مدينة بيروت الى مركز استقطاب ثقافي ومالي وتجاري حديث. والأهم ان عمل« سوليدير» يرمز الى تصميم اللبنانيين على اعادة اعمار عاصمتهم واستعادتها لدورها الحيوي الرائد في منطقة تشهد تحولات كبيرة وعميقة على كل المستويات. وقد ادى هذا المشروع الى جذب ما يزيد عن ثلاثة مليارات دولار من الاموال الخاصة خلال ستة اعوام ضخت في السوق المحلية.

وتماشيًا مع ارادة الحكومة اللبنانية في انعاش القطاع الخاص اللبناني، تم العمل على تهيئة مناخات تشريعية وضريبية تسهل نشاط هذا القطاع، وتحوله الى قاطرة أساسية للنمو وخلق فرص العمل.

وقد عملت الحكومة على وضع نظام جديد للضرائب في لبنان، يأخذ بعين الاعتبار الظروف الصعبة التي يعاني منها ذوو الدخل المحدود، ويكون ايضًا حافزًا للاستثمار وموفرًا لاقصى درجات المردودية للمشاريع المقامة في لبنان، وذلك من خلال تخفيض الضرائب والرسوم على جميع المواطنين والمؤسسات والشركات دون اي تمييز بين ما هو قائم او مستجد، او بين قطاع وقطاع وهو الامر الذي تظهر نتائجه الايجابية على مدى سنوات عديدة.

إن قانون ضريبة الدخل الذي وضعته حكومتنا يلحظ خفضاً هامًا على معدلات الضريبة على الرواتب والاجور وارباح الشركات والمهن الحرة والمؤسسات الفردية من حوالي ٥٠ في المائة كحد اقصى في عام ١٩٩٠، الى حوالي ١٠ بالمائة كحد اقصى وبدون اية اضافات ابتداء من عام ١٩٩٤. كما يلحظ خفض الضريبة على توزيعات انصبة ارباح الشركات الى خمسة في المائة بدلاً من اثني عشرة في المئة. هذا فضلاً عن ان هذا القانون احدث تبسيطًا كبيرًا في شطور الضريبة المختلفة

وتخفيضات هامة على معدلات الضرائب الاخرى.

كذلك جرى اقرار قانونين يتناولان ضريبة الاملاك المبنية وضريبة رسم الانتقال « الارث والهبة والوصية » وهما يلحظان تخفيضات هامة على المعدلات السابقة وفقًا لنفس الاسس المعتمدة في قانون ضريبة الدخل.

هذا فضلاً عن الاعفاءات والتخفيضات الاضافية التي منحها قانون موازنة ١٩٩٥ للشركات القابضة (الهولدنغ) وكذلك ايضًا للشركات المغفلة اللبنانية التي تمارس نشاطها خارج لبنان، والتي تقوم بخدمات ونشاطات مصرفية ومالية ووساطة يجري تنفيذها خارج الاراضي اللبنانية.

كما وضعت تعرفة جمركية جديدة بهدف تخفيف عدد الرسوم ومستوياتها. واعطت هذه السياسات ثمارها من خلال زيادات حقيقية وكبيرة في ايرادات الخزينة العامة.

وعملنا على عقد اتفاقيات مع عدد كبير من الدول الشقيقة والصديقة في مجالات التبادل والتعاون الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات وحمايتها وتفادي الازدواج الضريبي.

في المجال ذاته، سعينا للتفاوض على اتفاقيات تجارة حرة مع عدد من الشركاء التجاريين من خلال اتفاقية التيسير مع دول جامعة الدول العربية، كما احرز الحوار الاوروبي اللبناني تقدمًا كبيرًا. وأولينا خلال هذا الحوار عناية خاصة لضمان تخفيف الاكلاف الاقتصادية للانتقال نحو منطقة التجارة الحرة الى درجة لا تُخلّ باستقرار الاقتصاد اللبناني. ومن المهم هنا، ان نشير الى ان شركاءنا الاوروبيين، وخاصة فرنسا، اظهروا تفهما كبيرًا في هذا الشأن وعملوا معنا، لبلوغ هذا الهدف. كما توصلنا الى اتفاقين تجاريين هامين مع كل من سوريا

ومصر لازالة الحواجز الجمركية على المنتجات المصنعة وذلك بشكل تدريجي، وعلى مدى اربع سنوات، ومن شأن ذلك ان يسهم في توسيع السوق اللبنانية وان يعطي معنىً اوسع لاتفاق الشراكة الاوروبية المتوسطية المقبل.

وبعبارة واحدة، فان استراتيجيتنا ارتكزت على إعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني والانفتاح على الخارج، للافادة قدر الامكان من التحولات الاقتصادية العالمية، مع محاولة استيعاب أي اكلاف انتقالية تنجم عن هذه التحولات.

جدول التقدم ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨

ان نظرة سريعة الى الجدول رقم -١- في الصفحة ٤٩ التالية، تكفي لتبيان مدى التقدم الذي احرزه لبنان خلال الاعوام الست الماضية، استقراراً في سعر صرف الليرة وخفضاً في معدلات الفوائد وقضاءاً على وحش التضخم ، وتدعيما في احتياط مصرف لبنان، واخيراً ليس آخراً، ارتفاع اجمالي الناتج المحلي ثلاثة اضعاف اي من ٥,٥ مليار دولار اميركي في نهاية العام ١٩٩٢ الى ١٦,٣ مليار دولار، في نهاية العام ١٩٩٨. بكلام آخر، فإن معدل الدخل الفردي السنوي ارتفع من اقل من ١٧٠٠ دولار الى ٤٥٠٠ دولار، الامر الذي نقل لبنان الى مصاف البلدان النامية المتقدمة، وأدى الى تحسين ملموس في مستوى معيشة المواطن اللبناني.

كان من الطبيعي ان يرتفع الانفاق العام بشكل ملحوظ لتمويل المتطلبات الاعمارية والاجتماعية والامنية. ونظرا الى الموارد المحدودة وعلى رغم التحسن الكبير في التحصيل الضريبي، ارتفع عجز الموازنة ما ادى الى تنامٍ مستمر في المديونية العامة.

لقد كان ذلك نتيجة طبيعية لعملية النهوض الاقتصادي ولاعادة بناء القوات المسلحة لبلد يخرج من حرب طويلة مدمرة. غير ان هذه النتيجة يجب الا تشكل عائقًا لا يمكن تذليله، طالما ان الاقتصاد يواصل نموه، وبشرط ان تستمر القدرة على تمويل العجز بشكل قوي، باعتبار ان

فقدان النمو وانخفاض تدفق الاموال يشكلان الهاجس الكبير ازاء معالجة عجز الموازنة.

يشار الى ان لبنان تعرض خلال الفترة المعنية الى صدمات خارجية وكذلك داخلية شكلت تحديات كبيرة له، وتطلبت توسعا غير متوقع في الانفاق العام وادت في بعض الاوقات الى تراجع في ثقة الاسواق به وزيادة في اسعار الفائدة. وكان الاعتداءان الاسرائيليان في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٦ ابرز الامثلة على الصدمات العديدة التي تعرض لها لبنان. والجميع يتذكر التهديدات العلنية التي أطلقها قادة اسرائيل اثناء هذين العدوانين والقائلة صراحة بأن إسرائيل «لن تسمح لحكومة الحريري بمتابعة عملية البناء والاعمار ما لم يوقع لبنان معها اتفاق سلام منفرد».

الانفاق العام :

اما على صعيد المالية العامة فقد بلغ مجموع الانفاق العام من الموازنات العامة ومن خارجها بما في ذلك القروض الخارجية بين العام ١٩٩٢ والعام ١٩٩٨ حوالي ٢٨ مليار دولار اميركي (بما في ذلك الديون المترتبة لغاية ١٩٩٨/١٢/٣١). وكما ذكرت سابقًا ان الدين القديم في نهاية العام ١٩٩٢ كان قد قارب اربعة آلاف وست مئة وخمسين مليار ليرة لبنانية (منها ٣٢٧٫٥ مليون دولار بالعملات الاجنبية). وبالرغم من انخفاض معدلات الفوائد بسبب السياسات التي اتبعناها، بلغت قيمة خدمة هذا الدين القديم حوالي ٦٩٣٧ مليار ليرة او ٤,٦ مليار دولار. اميركي. كما بلغت خدمة الدين الجديد، اي الذي اقترضته الخزينة بعد نهاية العام ١٩٩٢، حوالي ٦٣٦٤ مليار ليرة او ٤,٢٢ مليار دولار وقد توزع مجموع الانفاق العام خلال تلك الفترة وفق الارقام الواردة في الجدول رقم (٢).

جدول رقم ـ١ ـ أهم المؤشرات بين ١٩٩٢ و ١٩٩٨

	أيلول ١٩٩٢	نهاية عام ١٩٩٢	نهاية عام ١٩٩٨
سعر صرف الليرة	٢٨٠٠ ل/$	١٨٣٨ ل/$	١٥٠٢ ل/$
معدلات الفوائد على سندات الخزينة		٣٤ في المئة	١٤ في المئة
معدل الفائدة على القروض المصرفية		٥١ في المئة	٢٠ في المئة
معدل التضخم		١٢٠ في المئة	٤ في المئة
مجموع ايرادات الخزينة		٦١٩ مليون دولار	٢٩٣٨ مليون دولار
احتياطي مصرف لبنان الصافي	٥٤٥ مليون دولار	١٤٤٨ مليون دولار	٣٣١٨ مليون دولار
اجمالي الناتج المحلي بالدولار		٥٥٤٥ مليون دولار	١٦٢٥٣ مليون دولار
الدين العام الداخلي (بالليرة اللبنانية) **		٤٠٣١ مليار ليرة لبنانية	٢١٦٨٦ مليار ليرة لبنانية *
الدين الخارجي (بالعملات الاجنبية) *		٣٢٧,٥ مليون دولار	٤١٢٧ مليون دولار

* حسب كلمة وزير المالية أمام المجلس النيابي بتاريخ ١٩٩٩/٧/١٢.

** بما في ذلك الديون المترتبة لغاية ١٩٩٨/١٢/٣١ والبالغة ١٢٤٢ مليار ليرة لبنانية موزعة على وزارة الدفاع، صندوق المهجرين، مجلس الجنوب، مجلس الإنماء والإعمار، قوى الأمن الداخلي، مجلس المشاريع الإنشائية، تعاونية موظفي الدولة، الصندوق البلدي، كهرباء لبنان والهاتف.

***

* المراجع : أن معظم الأرقام والاحصاءات التي استندت اليها هذه المعلومات مأخوذة من :
- قطع حساب الموازنات المصدقة من المجلس النيابي.
- موازنة عام ١٩٩٩.
- برنامج التصحيح المالي الذي أصدرته الحكومة الحالية.
- المعلومات التي نشرت مع الإصدار المالي الأخير بتاريخ ٨ أذار ١٩٩٩.

جدول رقم(٢): مجموع الإنفاق من أوائل ١٩٩٣ حتى نهاية ١٩٩٨ بلغ ٢٨٠٠٥ مليون دولار
(على أساس سعر صرف ١٥٠٨ ليرات لكل دولار)

	مكونات الإنفاق بملايين الدولارات		النسبة الى مجموع الإنفاق	
١ ـ خدمة الدين القديم (قبل ١٩٩٢/١٢/٣١)	٤٦٠٠		٪١٦,٤	
٢ ـ خدمة الدين الجديد(ما بين ١٩٩٣/١/١ وحتى ١٩٩٨/١٢/٣١)	٤٣٧٢		٪١٥,٦	
٣ ـ مجموع خدمة الدين الجديد والقديم		٨٩٧٢		٪٣٢,٠
٤ ـ مجموع الإنفاق على الأسلاك العسكرية والأمنية بما في ذلك الرواتب والمعاشات والتعويضات وحصة المتقاعدين من تلك الأسلاك من معاشات التقاعد وتعويض الصرف		٥٠٠٥		٪١٧,٩
٥ ـ مجموع الإنفاق على شؤون الصحة والتربية والتعليم المهني والتقني والجامعة اللبنانية والشأن الإجتماعي والإسكان وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب ودعم الكهرباء والإغاثة بما في ذلك الرواتب والمعاشات والتعويضات منها: صندوق المهجرين (٦٨٩ مليون دولار أي ٢,٥٪) ومجلس الجنوب (٤٨٧ مليون دولار أي ١,٧٪)		٥٤٢٨		٪١٩,٤
٦ ـ مجموع الإنفاق على مشاريع الإنماء والإعمار وعلى شؤون السياحة والصناعة والزراعة		٥٤٣٠		٪١٩,٤
٧ ـ مجموع الإنفاق على شؤون رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء وكل من وزارات العدل والخارجية والمالية والعمل والإعلام والإقتصاد والنفط والمغتربين والبيئة والشؤون البلدية والقروية والمجلس الدستوري		٣١٧٠		٪١١,٣
المجموع العام(٣+٤+٥+٦+٧):		*٢٨٠٠٥		٪١٠٠

* بما في ذلك الديون المترتبة لغاية ١٩٩٨/١٢/٣١ والبالغة ١٢٤٢ مليار ليرة لبنانية.

اذا نظرنا الى مجمل الانفاق العام خلال السنوات الست الماضية، نجد ان الدولة انفقت حوالي ستة عشر مليار دولار (أي ٥٦٪ من اجمالي الانفاق العام) على المتطلبات الرئيسية الآتية:

- القوى العسكرية والامنية	٥٠٠٥ مليون دولار
- الشأن الاجتماعي	٥٤٢٨ مليون دولار
- الانماء والاعمار والزراعة والصناعة والسياحة	٥٤٣٠ مليون دولار

استحوذت هذه المتطلبات الرئيسية كما هو مبين اعلاه على انفاق شبه متساوٍ. وبالتأكيد فان معالجتها قد حظيت وما زالت تحظى بدعم اللبنانيين وتأييدهم. أما باقي الانفاق العام خلال تلك الفترة فتوزع على خدمة الدين العام القديم والجديد (٣٢٪) والانفاق على رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء وكل من وزارة العدل والخارجية والمالية (بما في ذلك تقاعد وتعويض صرف الموظفين المدنيين في الدولة) والعمل والنفط والمغتربين والبيئة والشؤون البلدية والقروية والمجلس الدستوري (١٢٪).

في المقابل أظهرت موازنة العام ١٩٩٩ مقارنة بالانفاق المحقق خلال العام ١٩٩٨، ان الانفاق على المتطلبات الرئيسية التي اشرنا اليها اعلاه توزع على الشكل الآتي :

	موازنة العام ١٩٩٩	انفاق العام ١٩٩٨
القوى العسكرية والأمنية	٪٢٢	٪٢٠
الشأن الاجتماعي	٪١٤	٪١٨
الانماء والاعمار	٪ ٧	٪١٢
خدمة الدين	٪٤٧	٪٤١
الانفاق على باقي الوزارات لتسيير شؤون الدولة	٪١٠	٪ ٩
المجموع	٪١٠٠	٪١٠٠

يتبين مما تقدم ان على لبنان مواجهة تحدي خدمة الدين العام وتنامي تكاليف الاسلاك العسكرية والامنية سيما وان قسمًا كبيرًا من مشاريع تطوير البنية التحتية قد شارفت على الانتهاء.

تدل هذه الارقام بوضوح على أن حوالي ٧٩٪ من الانفاق العام المتمثل بخدمة الدين والقوى العسكرية والامنية وتسيير شؤون الدولة، لا يمكن تخفيضه، ولا يمكن المس به. وان التقشف في الانفاق على مشاريع الانماء والاعمار والشأن الاجتماعي لن يؤدي الى تخفيض ملحوظ في عجز الموازنة، ولكنه يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وبالتالي لا بد ان يخفض ايرادات الخزينة ويزيد بالتالي عجز الموازنة، كما انه يؤثر سلبًا على الاستقرار الاجتماعي اذ انه يخفض الخدمات الاجتماعية. وبالفعل ان التقشف في الاستثمار على الإنماء والاعمار الذي نشهده اليوم قد ساهم بشكل اساسي في الانكماش الاقتصادي الذي تعيشه البلاد مما يؤدي الى انخفاض في ايرادات الخزينة حاضرًا ومستقبلاً وارتفاع في عجز الموازنة العامة.

اما بالنسبة للايرادات فقد ارتفعت ايرادات الخزينة من ١١٣٨ مليار ليرة في العام ١٩٩٢ الى ٤٤٣٠ مليار ليرة في نهاية العام ١٩٩٨ اي انها تضاعفت اربع مرات خلال السنوات الست الماضية. وقد تطور مجموع ايرادات الخزينة على الشكل التالي :

تطور ايرادات الخزينة بـ (مليار ليرة) *

السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	المجموع
مجموع الايرادات	١٨٥٥	٢٢٤١	٣٠٣٣	٣٥٣٣	٣٧٥٣	٤٤٣٠	١٨٨٤٥

(*) تشمل ايرادات الموازنة وايرادات الخزينة

ومن هنا نرى ان مجموع ايرادات الخزينة ما بين العام ١٩٩٣ وحتى نهاية العام ١٩٩٨ بلغت ١٨٨٤٥ مليار ليرة لبنانية اي ما يعادل ١٢٫٥ مليار دولار اميركي. وبما ان مجموع الانفاق العام خلال الفترة ذاتها بلغ ٤٢٢٣٢ مليار ليرة (بما في ذلك مبلغ الديون المترتبة والبالغة ١٢٤٢ مليار ليرة) او ٢٨ مليار دولار اميركي،فإن الزيادة في الدين العام بلغت ٢٣٣٨٦ مليار ليرة اي حوالي ١٥٫٥ مليار دولار،وذلك وفقًا لما هو مبين ادناه:

١ ـ الدين القديم (كما في ٩٣/١/١)		٣٠٠٠ مليون د.أ
٢ ـ مجموع الإنفاق العام بين ٩٣/١/١ و ٩٨/١٢/٣١	٢٨٠٠٥ مليون د.أ.	
٣ ـ ينزل مجموع إيرادات الخزينة بين ٩٣/١/١ و ٩٨/١٢/٣١	١٢٤٩٧ مليون د.أ	
٤ ـ مجموع الزيادة في الدين العام بين ٩٣/١/١ و ٩٨/١٢/٣١		١٥٥٠٨ مليون د.أ
٥ ـ الدين العام حتى ٩٨/١٢/٣١		١٨٥٠٨ مليون د.أ

من جانب آخر، واذا ما طبقنا النسبة نفسها العائدة الى توزع الانفاق خلال السنوات الست الماضية، بعد تنزيل مبالغ الدين القديم وخدمته، فإنه يمكن تفصيل مكونات الدين العام المتراكم حتى نهاية عام ١٩٩٨ وفق ما هو واضح في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) تفصيل مكوّنات الدين العام

	قيمة مكونات الدين المبالغ بملايين الدولارات			النسبة الى مجموع الدين
١ـ الدين القديم (كما في ١/١/١٩٩٣)	٣٠٠٠	٪١٦		
٢ـ مجموع خدمة الدين القديم لتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٨	٤٦٠٠	٪٢٥		
٣ـ مجموع الدين القديم مع خدمته لتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٨			٧٦٠٠	٪٤١
٤ـ حصة الانفاق على الاسلاك العسكرية بما في ذلك الرواتب والمعاشات والتعويضات وحصة المتقاعدين من تلك الاسلاك من معاشات التقاعد وتعويض الصرف وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام.			٢٨٦٨	٪١٥
٥ـ حصة الانفاق على الصحة والتربية، التعليم المهني والتقني والجامعة اللبنانية والشأن الاجتماعي والاسكان وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب ودعم الكهرباء، بما في ذلك الرواتب والمعاشات والتعويضات وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام، منها: ـ حصة الانفاق على صندوق المهجرين بما في ذلك خدمة هذه الحصة من الدين العام: ٣٩٣ مليون دولار اي ٢،١٪. ـ حصة الانفاق على مجلس الجنوب بما في ذلك كلفة خدمة دين هذه الحصة من الدين العام: ٢٧٣ مليون دولار اي ١،٥٪.			٣١٠٩	٪١٧
٦ـ حصة الانفاق على مشاريع الانماء والاعمار والزراعة والسياحة والصناعة بما في ذلك كلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام.			٣١٠٩	٪١٧
٧ـ حصة الانفاق على شؤون رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس النواب ورئاسة مجلس الوزراء وكل من وزارات العدل والخارجية والمالية والعمل والاعلام والاقتصاد والنفط والمغتربين والبيئة والشؤون البلدية والقروية والمجلس الدستوري وكلفة خدمة هذه الحصة من الدين العام.			١٨٢٢	٪١٠
المجموع العام (٣+٤+٥+٦+٧)			*١٨٥٠٨	٪١٠٠

* بما في ذلك الديون المترتبة لغاية ٣١/١٢/١٩٩٨ والبالغة ١٢٤٢ مليار ليرة.

ان هذا التفصيل للدين العام، لا يغني عن القول انه لو تمكنا من اقامة توافق اصلب حول جهد الاصلاح، وازالة العوائق المتصلة بالوضعية غير المؤاتية للادارة العامة، لكنا حققنا من دون شك مزيدا من النمو الاقتصادي، ووتيرة اسرع واكثر فعالية لاعادة الاعمار. وعلى كل حال، فانني لا اعتقد ان المستوى الاجمالي للانفاق العام كان سيكون اقل من ذلك بكثير.

تجدر الاشارة الى ان سياسة دعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية اثارت انتقادات وصلت الى الحدة من قبل البعض، انطلاقا من احتساب نظري لكلفة مثل هذه السياسة على الخزينة اللبنانية. وهو احتساب، اقول عنه انه نظري، لأنني كنت وما زلت اعتقد بان استقرار سعر صرف الليرة يمثل ركنًا اساسيًا في اقامة صرح الثقة في الاقتصاد اللبناني، وطنيًا ودوليًا، كما انه يشكل حافزًا فعالاً لتدفق رأس المال من الخارج ، ولكبح جماح التضخم والضغط لتخفيض معدلات الفائدة السائدة في السوق، ناهيك عن دوره الايجابي المطلوب لحماية الادخار لدى الفئات الوسطى والقدرة الشرائية للعملة اللبنانية حفاظًا على ذوي الدخل المحدود. ومن هنا، ومهما كانت الكلفة النظرية التي يحلو للبعض التوقف عندها لهذه السياسة فإنها كانت اساسا في النجاحات التي حققها لبنان منذ تولينا المسؤولية.

ان التجربة التاريخية لدول اخرى في العالم خرجت من اضطرابات وحروب، تلقي الضوء على جسامة تحديات اعادة الاعمار والتنمية والنمو والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي واعادة بناء قواتها العسكرية. وبالفعل فان تجربة اوروبا واليابان بعد الحرب تؤكد على المصاعب الهائلة التي تعرضت لها تلك البلدان خصوصا مع غياب

الموارد الملائمة لتمويل برنامج اعادة الاعمار والتأهيل. فاوروبا بعد الحرب كانت تواجه وضعًا صعبًا جدًا حيث وصلت نسبة الدين العام الى مجموع الدخل الوطني في بريطانيا عام ١٩٤٦ الى ٢٦٠٪ كما وصلت تلك النسبة في الولايات المتحدة في ذلك العام الى ١٢٠٪. ولولا تجييش المساعدة الخارجية الهائلة التي توافرت امام دول اوروبا، وبشكل منتظم وعلى مدى سنوات عدة. لواجهت دول اوروبا كارثة اقتصادية حقيقية. فقد توافرت لاوروبا بعد الحرب مساعدات وقروض ميسرة ضخمة ضمن «مشروع مارشال» سمحا لها بتجاوز اعباء اعادة الاعمار بسرعة، وكذلك بالنسبة الى اليابان التي عملت على تجاوز آثار الحرب.

تجدر الاشارة الى ان كلاً من المانيا واليابان لم تضطرا الى الانفاق على قواتهما العسكرية، مما مكنهما من تعزيز الانفاق الاستثماري، والذي ادى بدوره الى نمو اسرع بكثير من بقية البلدان الاوروبية. وبالرغم من ذلك فان نسبة اجمالي الدين العام للناتج المحلي في المانيا واليابان وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي ستصل في نهاية العام ١٩٩٩ في المانيا الى ٦٢٪ وفي اليابان الى ١٣٠٪.

رغم انه لم تتوفر للبنان مساعدات كافية، فقد اعتمد على نفسه واتجه نحو الاقتراض المحلي والخارجي لاطلاق برنامج اعادة اعمار نفسه، واعادة بناء مؤسساته السياسية وتركيز جانب رئيسي من الجهد على المسألة الامنية وبناء القوى العسكرية الذاتية، باعتبارها المدخل الطبيعي الذي من شأنه أن يوفر الظروف الملائمة للاستقرار ومناعة النظام العام.

لبنان بين اواخر ١٩٩٢ واواخر ١٩٩٨

الحاجات	الخيارات	المنجزات
تفعيل الحياة الدستورية والسياسية	انتظار المساعدات الخارجية او تقليص الإنفاق وزيادة كبيرة في الضرائب او اطلاق برنامج النمو الاقتصادي واستعادة الثقة	اجراء انتخابات نيابية وبلدية
الاستقرار النقدي		استقرار نقدي راسخ
اجتذاب الاستثمارات		استثمارات في كل القطاعات وفوائض في ميزان المدفوعات
استنهاض القطاع الخاص		قطاع خاص ناشط ومتطور
مواجهة التضخم		القضاء على التضخم
وقف الانهيار المالي والاقتصادي		خفض الفوائد وتحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو
رفع مستوى المعيشة والخدمات		زيادة المداخيل والخدمات الاجتماعية وتحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين
اعادة بناء الطبقة الوسطى		فرص عمل جديدة وطبقة وسطى متنامية
اعادة المهجرين		تنفيذ برنامج شامل لعودة المهجرين والمصالحات
استعادة الطاقات المهاجرة		استعادة خبرات وطاقات مهاجرة
اعداد الاسلاك العسكرية والامنية		أجهزة عسكرية وامنية قادرة
اطلاق مشاريع الانماء والاعمار		بنية تحتية عصرية تخدم كل القطاعات
استعادة الثقة الخارجية		ثقة خارجية في السياسة والاقتصاد
مواجهة العدوان الاسرائيلي		تعزيز صمود الجنوب والبقاع الغربي

القسم الثاني

نظرة الى المستقبل

أي هوية سياسية واقتصادية للبنان؟

باستشراف المستقبل والآفاق المتاحة أمامنا على عتبات القرن الجديد، نرى ان في استطاعة لبنان تجاوز التحديات الاقتصادية التي يواجهها، وهو الذي تعرض عبر تاريخه لمصاعب اكبر بكثير من المصاعب الراهنة. وتمكن، برغم ذلك من التصدي لها بكل ثقة.

ولكن لبنان العام ٢٠٠٠ يختلف من حيث الحاجات، وبالتالي من حيث السياسات الاقتصادية والتطلعات المستقبلية، عن لبنان العام ١٩٨٩ والعام ١٩٩٢، عندما كان التصدي لآثار حرب دامية دامت نحو عقدين يفرض نفسه في رأس الاولويات، خصوصًا في ظل ما يلوح في المنطقة من متغيرات سياسية وتحركات تعيد انتاج عملية التسوية باندفاعة قوية لا تقل فعالية عن اندفاعة مؤتمر مدريد.

فلبنان، الخارج من الحرب في اوائل التسعينات، كان دولة منعزلة اقتصاديًا. طاقاتها البشرية والانسانية مبعثرة، بنيتها التحتية مدمرة تعاني من سيطرة قوى غير شرعية على عدد من مرافقها، وتعاني آثار هوة زمنية عميقة بينها وبين سائر بلدان العالم، تمتد الى حوالي عشرين سنة، حيث تقدم الآخرون اشواطًا وتطوروا بينما كنا أسرى الاقتتال والحرب.

أما اليوم، فإن لبنان بخلاف ما سبق، اصبحت لديه مقومات الدولة

القادرة التي من شأنها ان تشكل القاعدة الاساس في مواجهة المستقبل ومتطلباته واحتمالاته على غير صعيد سياسي واقتصادي، وهي احتمالات توجب مواصلة الاستعداد للمرحلة المقبلة وتهيئة الظروف الداخلية الملائمة لمواكبة السياسات الدولية والاقليمية، والوقوف على حقائق ما يدور في المنطقة وما يرسم لدولها من ادوار ومساحات اقتصادية.

ان التطورات التي عصفت بالاقتصاد العالمي وبمنطقة الشرق الاوسط خلال العقدين المنصرمين، من ثورة المعلوماتية وتأثيرها على الانتاجية، وبروز شرقي آسيا كقوة اقتصادية مؤثرة على التنافس الاقتصادي بالرغم من كبوتها الحالية، وانتشار نظام السوق والانفتاح الاقتصادي في معظم انحاء العالم، وانخفاض كلفة المواصلات والاتصالات بالتوازي مع تسارع تسهيلها، ما ادى الى عولمة الانتاج والتسويق ونمو وتطور اقتصادات البلدان العربية. كل هذه التطورات وضعت لبنان، امام تحديات جديدة عليه مواجهتها، آخذًا في الاعتبار فترة الحرب التي مرت عليه، ومرحلة الاعمار والانماء التي اعادت لبنان الى مصاف الدول التي تتمتع ببنية متطورة.

لقد أدت هذه التطورات الاقتصادية، العالمية والاقليمية، الى تغيير قواعد المنافسة وهمَّشت الى حد كبير اهمية الميزات الوطنية التفاضلية الطبيعية، بحيث اصبحت عناصر الانتاج والتجارة والتمويل ترتكز الى الكفاءة البشرية والقدرة على التأقلم والنوعية والابداع، بدل الثروات الطبيعية والمواقع الجغرافية والانتاج الكمي (mass production)، بحيث رأينا دولاً عديدة في مختلف القارات، تشهد نموًا اقتصاديًا سريعًا على الرغم من ندرة المواد الاولية لديها أو انعدامها.

لم تعد الثروات الطبيعية، وحدها، تتحكم بالمصير الاقتصادي لأي

ميزات تفاضلية جديدة، واصبح للدول الصغيرة ذات الثروات الطبيعية الضئيلة، كلبنان، مجالات واسعة للنمو والتقدم، الامر الذي يوجب تحويل التحدي المستجد الى فرصة على الصعيد الوطني والاقتصادي.

ان التحدي الأكبر الذي يواجه لبنان في المستقبل، هو تفعيل الاقتصاد ليصبح اقتصادًا تنافسيًا يهدف الى تأمين فرص عمل للمواطنين وتحسين المستوى المعيشي من خلال انماء متوازن.

يرتكز تحقيق هذه الاهداف على العناصر التالية :

١ ـ الديموقراطية والحريات ودولة القانون واستقلالية القضاء.

٢ ـ الثقة بالاقتصاد اللبناني وتحصين خصوصياته.

٣ ـ السياسة الخارجية ذات المردود الاقتصادي.

٤ ـ معالجة الوضع المالي العام.

٥ ـ تخفيض كلفة الانتاج.

٦ ـ الاستفادة من الطاقة البشرية وتطويرها لمجاراة العصر.

٧ ـ تعزيز التقديمات الاجتماعية وتفعيلها وتحسين مردوديتها.

١ ـ الديموقراطية والحريات ودولة القانون واستقلالية القضاء

العنصر الاول نراه بصراحة سياسيًا. لقد دخل العالم عصراً يصعب فيه اتباع برامج اقتصادية منفصلة عن الشأن السياسي. فقادة المنظمات الدولية، والدول المتقدمة واصحاب الرساميل الخاصة المؤهلة للاستثمار الخارجي، يجمعون على ان النهوض الاقتصادي بات مشروطًا بتوفير شروطٍ أساسية اهمها قيام دولة القانون، والاحترام المطلق للحريات الفردية في مجال العقيدة والرأي والتعبير، واستقلال القضاء المدني والاداري التام عن مؤثرات السلطة السياسية وضغوطها.

في المقابل فان المزج بين الصلاحيات، او التأثير على مسيرة القضاء، أو المس بالحريات الفكرية والسياسية أو خلق مناخٍ من الملاحقات

الاستنسابية، من شأنه تنفير شركائنا في الخارج من دول ومستثمرين، ناهيك طبعًا عن مناخ اللااستقرار والتحفظ والسلبية الذي ينشأ لدى المواطن اللبناني نفسه من جراء هذه الممارسات.

ولبنان من الدول التي هي أولى بالاتعاظ من تجارب دول كثيرة في العالم، توسلت القضاء وسيلة للانقضاض على الحريات الفردية والعامة، وكان من شأن هذه الدول ان تعرَّضت لارتجاجات سياسية واقتصادية عنيفة قلبت موازين القوى في العالم رأسًا على عقب، واعادت انتاج انظمة ديموقراطية جديدة، كما حصل في اوروبا الشرقية، على انقاض الانظمة التي سادت لاكثر من نصف قرن.

إن العدالة في تطبيق القوانين هي الوجه المكمِّل للعدالة في ممارسة الحرية. والعدالتان، بهذا المعنى، تلتقيان في معادلة واحدة هي معادلة النظام الديموقراطي البرلماني، الذي يشكل مصدر القوة الرئيسي للتجربة السياسية اللبنانية وضمانتها الاولى والاخيرة حيال الهواجس والشكوك التي تحيط بها.

٢ ـ تجديد الثقة بالاقتصاد اللبناني وتحصين خصوصياته

ان تعزيز الميزات التفاضلية للاقتصاد اللبناني يتم من خلال اعادة تأكيد الهوية الاقتصادية للبنان، (وقد تلاقى عليها اللبنانيون في اكثريتهم الساحقة منذ الاستقلال واكدوها منذ ذلك اليوم بلا توقف)، وتجنب أية مبادرات أو اجراءات أو دعوات تتعارض وهذه الهوية، مع ما يعنيه ذلك من اهمية قصوى بالنسبة لتشجيع الاستثمارات اللبنانية والعربية والاجنبية وتدفق رؤوس الاموال. ويجب في هذا الاطار اعادة تأكيد الخصوصيات الأساسية للاقتصاد اللبناني المبنية على :

ـ تشجيع المبادرة الفردية
ـ حرية انتقال رأس المال

ـ حرية التحويل
ـ الاستقرار التشريعي والضريبي
ـ السرية المصرفية
ـ اقتصاد السوق

وفي سبيل ذلك سيكون من المهم جدًا، تأكيد الفلسفة الاقتصادية التي توافق اللبنانيون عليها، وتجنب التهديدات الموسمية وغير المسؤولة باعادة النظر فيها، وبالتالي حسم التوجهات الاقتصادية للبنان، وتبني سياسات واضحة تنمي قدرات الشعب وتوسع آفاق الاقتصاد، من خلال نظام ضريبي يشجع على النمو وعلى استقبال الاستثمارات ويؤمن مصالح ذوي الدخل المحدود والطبقة الوسطى، ويوفر فرص عمل متزايدة تفسح في المجال لاستيعاب طاقات الشباب وتشجيع الكفاءات المهاجرة على العودة. كذلك رفض السياسات التي تعيق النمو والحركة الاقتصادية وانتاجية القطاعات المختلفة وتزيد عدد العقبات والعراقيل امام المبادرة الفردية.

ولابد من التذكير، هنا، ان السياسات التي تعيق النمو وتزيد من القيود والتوجهات القسرية على القطاعات الاقتصادية ليست جديدة: فقد حاول كثير من الدول النامية تطبيقها خلال الخمسينات والستينات، وهي قد برهنت عن فشلها في جميع الحالات، ولا تزال معظم هذه البلدان ترزح تحت وطأة هذه السياسات الخاطئة التي تنفّر المستثمرين وتحمل القطاع الخاص على السلبية والشلل، مما ادى الى انكماش اقتصادي وتراجع في مستوى المعيشة وضرب ثقة المواطنين في مستقبلهم. ويقيني ان اللبنانيين، الذين احسنوا حتى الآن تجنب اعتماد هذه السياسات القسرية، لن يقبلوا اليوم باللجوء اليها، بينما نرى من كانوا دعاتها انفسهم يتخلون عنها ويحاولون محو آثارها الوخيمة على

اقتصاداتهم.

وليس الادعاء بأن مشكلة لبنان الاقتصادية تتمحور حول إفراط الشعب اللبناني وقطاعه العام بالاستهلاك، إلا شعارًا سهلاً وخاويًا، هدفه الفعلي الانتقال الى هذه السياسة الموجّهة لحركة القطاع الخاص والتي تحاول ان تتدخل في انماط وحجم انفاق الشركات والمواطنين. اننا لا نرى لهذا التشخيص الخاطيء سوى نتيجة حتمية هي تخفيض المستوى المعيشي لجميع اللبنانيين تحت شعار تصحيح العجز في الميزان التجاري. فنحن نعتبر ان حل مشكلة الميزان التجاري لا تكون من خلال ضرب مستوى معيشة اللبنانيين او الحكم بالبطء على الدورة الاقتصادية تحت شعار تخفيض الانفاق، بل من خلال نمو الاقتصاد اللبناني وزيادة انتاجيته. كما نعتبر ان المشكلة الحالية في ميزان المدفوعات ليست بسبب ارتفاع عجز الميزان التجاري، بل بسبب انخفاض الفائض في ميزان رؤوس الاموال (capital account) اي بسبب تراجع تدفق رؤوس المال الى لبنان، وذلك نتيجة لهبوط مستوى الثقة بالاجراءات الاقتصادية الجديدة، والمس بالاستقرار التشريعي وضبابية السياسة الاقتصادية الحالية. فما الذي يجنيه لبنان اذا تقلّص العجز في ميزانه التجاري، وكان ثمن التقلّص شللاً عامًا في الدورة الاقتصادية؟

ولذلك،

علينا، مجددًا، ان نعيد تركيز طاقاتنا على اعادة الثقة المحلية والدولية وتدعيمها في اقتصادنا، بعد ان تعرضت تلك الثقة لقدر من الاهتزاز، بفعل التصريحات المتناقضة الصادرة عن بعض الجهات الرسمية في المجالات المالية والضريبية، وبفعل التذبذب المستمر في السياسات وفي تحديد الاولويات.

علينا استعادة مناخ يشجع تدفق الرساميل من الخارج والفوائض في ميزان المدفوعات، مما يسمح بتوسيع الكتلة النقدية وزيادة السيولة مع الحفاظ على استقرار الليرة اللبنانية.

علينا متابعة برنامج الانماء والاعمار وتدعيمه، عبر توسيع قدرتنا التنفيذية، والاستفادة من منشآت البنية التحتية التي باتت متوفرة الى حد كبير، وتشجيع مشاركة اكبر من قبل القطاع الخاص في مجهود التحديث الاقتصادي.

علينا تفعيل القطاع العام وزيادة انتاجيته وتحديث تنظيماته وقوانينه، وتسهيل المعاملات الرسمية وتخفيض عبئها على المواطنين وعلى القطاع الخاص، وجعل القطاع العام اداة مشجعة للنمو وغير معيقة له، بناءً لقاعدة باتت واضحة وهي، إن مسؤولية الادارة العامة لا تختزل الى مجرّد المتابعة وعدم وضع العراقيل، بل تتضمن ايضًا المبادرة لخلق مناخ استثماري ملائم محفز للنمو.

٣ ـ السياسة الخارجية ذات المردود الاقتصادي

ان التطورات الاقتصادية التي عصفت بالعالم والتي ذكرتها آنفًا قد زادت وتيرة المنافسة الاقتصادية بين دول العالم، مما حوّل السياسة الخارجية الى أداة فعّالة في التنافس الاقتصادي والتسابق على ايجاد اسواق للمنتجات والخدمات الوطنية وعلى استقطاب الاستثمارات الاجنبية وتأمين الهبات والقروض الميسرة. وانطلاقًا من ذلك لم يعد في استطاعة الدول الصغيرة، ومنها لبنان، اهمال هذه الأداة الاقتصادية الجديدة التي ترتكز الى سياسة خارجية فعّالة ومواكبة للتطورات الجارية وتضع خبراتها وكفاءتها في خدمة الاقتصاد الوطني. وللبنان في هذا الاطار قدرات كبيرة، ان من خلال ابنائه في المهجر واشقائه في العالم العربي، او من خلال اصدقائه الكثر في المجتمع الدولي. الا انه

من المؤكد بأن لبنان اصبح في حاجة ماسة لتعزيز طاقاته الديبلوماسية وقدراته التقنية وادارته للسياسة الخارجية ذات المردود الاقتصادي، كما اصبحت تنمية العلاقات والصداقات الخارجية من صميم مهمات المسؤولين اللبنانيين لأنها تلعب دورًا اساسيًا في تطوير قدرة لبنان على توفير اسواق لتصريف الانتاج الوطني وتشجيع الاستثمار الاجنبي والحصول على الهبات والقروض الميسَّرة.

وبالفعل وخلال السنوات الست الماضية. استطاع لبنان وبفعل علاقاته الثنائية وعلاقاته مع مؤسسات المجتمع المالي الدولي. ان يطور وبسرعة هائلة علاقاته الاقتصادية الخارجية، وان يعقد اتفاقيات اقتصادية مع عدد كبير من الدول الصديقة والشقيقة، وانطلاقًا من ذلك نرى وجوب تعزيز دور الدبلوماسية اللبنانية في الخارج لخدمة اقتصادنا الوطني وتنميته.

٤ ـ معالجة الوضع المالي

مع تقديرنا للمساعدات التي حصل عليها لبنان منذ خروجه من محنته، ومع تأكيدنا على متابعة السعي للحصول على المزيد منها، لا سيما من الاشقاء العرب، (وهم أدرى بالدور الذي لعبه وطننا في الدفاع عن المصالح العربية العليا وبالثمن الذي دفعه في هذا السبيل) فإن نظرة موضوعية للاقتصاد العالمي، كما تطوَّر في السنوات الاخيرة، تحملنا على ملاحظة ان سيل المساعدات المالية الدولية ماضٍ نحو مزيد من الانحسار، بينما ازداد اعتماد الدول غير الغنية بالموارد الطبيعية، على الاستثمارات الخارجية الخاصة لدفع عملية نهوضها الاقتصادي.

غير ان هناك فارقًا كبيرًا بين الحافز على تقديم المساعدات والحافز على الاستثمار. فبينما تنم المساعدات اجمالاً عن مشاعر بالتضامن وعن الرغبة بمعالجة الاحوال الطارئة والمآسي الانسانية الناتجة عن

الحروب او عن الفقر، فإن الاستثمار مشروط تحققه باقامة المؤسسات وباتباع السياسات التي تسمح للمستثمر بجني الارباح وتوفّر للبلد المستقطِب للاستثمارات فرصًا جديدة للعمل ومناسبة لانتقال التقنيات المتقدمة الى اقتصاده.

من هنا، هذا التنافس الدولي الحاد على تأمين الشروط التشريعية والضريبية والمؤسساتية الكفيلة بجعل المستثمر يختار بلدًا للتوظيف فيه دون غيره. ويقيني ان في امكان لبنان الدخول في حلبة التنافس هذه، وملؤه الثقة بقدراته الانسانية المتطورة وبتراثه العريق من الانفتاح الثقافي على العالم. غير انه يقتضي علينا، إن عزمنا على تأمين موقع مرموق لوطننا في هذا التنافس، ان نؤمِّن معلوماتٍ دقيقة وشفافة عن احوالنا الاقتصادية، وتشريعات مناسبة تخلو من التعقيد وتتميز بالاستقرار والاستمرارية، وقضاءً مدنيًا وجزائيًا مستقلاً تمام الاستقلال عن التقلبات السياسية يطمئن المستثمر الى نيله حقوقه وبسرعة في حال النزاع. لكن الأمر يقتضي اولاً واساسًا فريق عمل اقتصادي متماسك ونيّر، يتجاوز بحزم نغمات الحنين لعقود الخمسينات والستينات، ويخاطب العالم بثقة وقوة.

ان معالجة الوضع المالي تنطلق من اعتماد هذه السياسات التي من شأنها أن تدعم النشاط والنمو الاقتصاديين، وان تشجع تدفق رؤوس الاموال من الخارج، مما يؤدي الى زيادة في السيولة وتخفيض في معدلات اسعار الفائدة، الذي يقود تلقائيًا الى زيادة النمو وتخفيض كلفة الدين العام وخلق فرص العمل ويسهم بالتالي في معالجة عجز الموازنة.

وبالفعل، فإن النمو يشكل افضل وسيلة لحل مشكلة العجز، وهو سيسمح للحكومة، من خلال اقتصاد متنامٍ، بان تقتطع حصة اكبر من

الدخل الوطني، دون ان يؤثر ذلك على مستوى دخل المواطنين.

فزيادة حصة المداخيل الحكومية نسبة الى اجمالي الدخل القومي تستحيل في اطار اقتصاد منكمش، لأنها تؤدي، فقط، الى تقليص اجمالي للمداخيل والى تعميق الانكماش الاقتصادي. وعليه لا مناص من البدء في وضع الاقتصاد على طريق النمو المستمر، والذي يخلق فرص عمل لآلاف الشبان سنويًا.

غير انه يبدو من السياسات الاقتصادية المعتمدة حاليًا انها ترتكز الى هدف واحد فقط هو تخفيض عجز الموازنة والسيطرة على الدين العام.

ان هذا الهدف الاقتصادي مهم جدًا، ويشكل احدى ركائز أي سياسة اقتصادية تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام. إلا ان سياسة الحد من العجز في الموازنة مجرد وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية اخرى، وهي ليست هدفًا في حد ذاتها. لذلك يأتي التخوف من الافراط في هذه السياسة على حساب الاقتصاد الوطني والمستوى المعيشي للشعب اللبناني. فالوسيلة لبلوغ هدفٍ ما، عندما تصبح هدفًا لذاتها، تتحول في الواقع الى عقبة اضافية والى نتيجة مناقضة لسبب اللجوء اليها اساسًا.

ان الحل لمشاكلنا الاقتصادية يكمن في تبني مزيج من سياسات اقتصادية تؤدي الى تعزيز النمو لا الى تحقيق انكماش اقتصادي. فالتركيز على التقشف فقط، كأساس للسياسة الاقتصادية، بات يؤدي الى تراجع جذري في الحركة الاقتصادية وإنكماش في الاقتصاد الوطني، بل انه بات يسهم في خلق مناخ يتعارض مع تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الاموال، دون أن يؤدي الى تخفيض عجز الموازنة في ظل عدم مرونة الانفاق ومرونة الايرادات. وهذا امر يقتضي التوقف عنده.

فموازنة العام ١٩٩٩، التي تتمحور حول زيادة الواردات الضريبية والتقشف والتأجيل في الانفاق العام، هدفت الى تخفيض في عجز الموازنة الى حوالي ٤٠٪ من الانفاق العام، اي الى حوالي ٢٣٠٠ مليون دولار اميركي. وهذه السياسة مضافة اليها التوجهات والاجراءات المختلفة التي جرى تبنيها، اسهمت وستسهم في تراجع ملموس في نمو الاقتصاد الوطني، يلمسه اي مواطن في حياته اليومية، مما سيؤدي الى ان تكون الزيادة في الايرادات اقل مما ترتقبه الموازنة.

كما ان زيادة الضرائب على الدخل واعلان النية على فرض الضرائب على الدخل المحصَّل خارج الاراضي اللبنانية لا تؤدي الى زيادة في ايرادات الخزينة. اذ ان المعدلات الجديدة، مقرونة بالأكلاف الاخرى للعمل في لبنان، تتعدى الكلفة الاجمالية في عدد كبير من البلدان المجاورة، مما سيؤدي الى ردع المستثمرين من المجيء الى لبنان، وانتقال العديد من الشركات والمؤسسات الفردية والاختصاصيين الى الخارج. وبالتالي فإن الاقتصاد اللبناني سيخسر هذه الكفاءات كما ستخسر الخزينة اللبنانية الضريبة على دخلهم.

من جهة أخرى لم يُلحظ انفاق الخزينة من خارج الموازنة في التقديرات المعتمدة في موازنة عام ١٩٩٩، ولذلك لا بد من ان تتعدى نسبة عجز الخزينة ٥٠٪ من اجمالي النفقات أي ما يقارب الـ ٣٠٠٠ مليون دولار. وبذلك يكون الدين العام قد ارتفع بنسبة تقارب الـ ١٧٪. وهذه النسبة تدل ايضًا على مدى نمو نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج الوطني بسبب انكفاء النمو في الاقتصاد الوطني. وهكذا سيكون في امكاننا ان نرى بأم العين ان سياسة تخفيض العجز من خلال التقشف والتراجع الاقتصادي غير مجدية تمامًا، إن لم تكن لها نتائج عكسية لما تم توخيه منها.

لقد كان في الامكان ـ بعد تنفيذ الشق الأكبر من اعادة اعمار وتحديث وتطوير البنى التحتية، والتي تشكل الركن الاساس لاي حركة اقتصادية، وبعد تحقيق قفزة نوعية في الانفاق على تعزيز القوات المسلحة وعلى الخدمات الاجتماعية ـ كان في الامكان تثبيت مستوى الانفاق العام في هذه المرحلة، ان لم يكن تخفيضه قليلاً وذلك في إطار استمرار النمو الاقتصادي. وفي هذه الحالة فإن تخفيض الانفاق العام ممكن، من خلال تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني وفي برنامج الانماء والاعمار، ومن خلال الاستمرار في سياسة اعادة هيكلة الدين العام التي انطلقنا بها سابقًا، واعادة هيكلة القطاع العام عبر اعادة النظر بدوره وحجمه.

نحن على يقين بان استحداث بنية تحتية متطورة، والاستمرار في تعزيز ثقة اللبنانيين والعالم بالاقتصاد اللبناني، وتثبيت الانفاق العام، وتفعيل حركة القطاع الخاص، وتطوير عمل القطاع العام، تشكل مجتمعة المدخل الى ارتفاع النمو الاقتصادي وتعزيز تدفق رؤوس الاموال، مما يسمح بتخفيض معدلات الفائدة من دون المس بالاستقرار النقدي، ويسمح برفع حصة ايرادات الدولة من الاقتصاد الوطني، ويوفر فرص عمل جديدة للشباب ويؤدي بالتالي إلى حل مشكلة العجز والمديونية تدريجيًا.

الا ان محاولة تثبيت الانفاق العام لم تعد مجدية، بدليل ان سياسات التقشف والتوجهات والاجراءات المتبعة حاليًا، ادت الى تراجع ملموس في الحركة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة، مما ضخّم مشكلة العجز والمديونية وقلّص امكانية زيادة واردات الخزينة. كما ان موجة التشاؤم الاقتصادي أدت الى انخفاض حاد في قيمة الموجودات لدى اللبنانيين وانخفاض حتمي في دخلهم وتراجع مستوى معيشتهم.

بكلام آخر، ان ضرورة زيادة مداخيل الدولة تضعنا امام خيار من اثنين:

الأول: احداث نمو مضطرد في حجم الاقتصاد، ينتج عنه نمو طبيعي في دخل الدولة بصفتها شريك ذي حصة ثابتة فيه، وهي حصة قابلة للزيادة بازدياد حجم الاقتصاد.

الثاني: زيادة حصة الدولة من اقتصاد لا يشهد، في احسن الاحوال، سوى الثبات في حجمه، وفي اسوئها تناقصًا، وتحويل الدولة الى منافس للقطاعات الاخرى، يحاول ان يقتطع، على حسابها، حصة اكبر لنفسه من الناتج القومي.

والفارق بين الخيارين ليس نظريًا فحسب، لأن الانعكاسات السلبية للخيار الثاني واسعة جدًا، وفي مقدمتها ما يمكن ان يرتب من اضرار تصيب الطبقة الوسطى وهي، كما نعلم، ركيزة الاستقرار السياسي وضمانته. باعتبار ان زيادة دخل الدولة من اقتصاد منكمش او متراجع، سيكون على حساب أصحاب العمل والمستخدمين، أي على هذه الشريحة من الناس التي تشكل غالبية الشعب اللبناني.

ان الخيار الثاني هو خيار لاستنزاف طاقة الطبقة الوسطى على الإدخار والاستثمار والاستهلاك، والحد من سرعة ارتقاء الطبقات الأفقر إليها. ان هذا خيار لتركيبة إجتماعية واقتصادية يمكن ان تغيِّر وجه لبنان، بطريقة لا نوافق عليها، وتتعارض مباشرة مع تراث لبنان الحديث القائم على توفير الامكانية للارتقاء الاجتماعي من خلال النشاط والمبادرة والاقدام، كما تتعارض مع محاولاتنا لوقف انهيار الطبقة الوسطى في مرحلة اولى واعادة توسيعها في المراحل اللاحقة.

٥ ـ تخفيض كلفة الانتاج

ان تحفيز النمو يتطلب العمل على تخفيض كلفة الانتاج في الاقتصاد، وهي كلفة اصبحت مرتفعة جداً في لبنان، وتنعكس سلباً على القدرة التنافسية لمعظم القطاعات الانتاجية من صناعة وزراعة وسياحة وخدمات اخرى. وتتمحور عملية تخفيض كلفة الانتاج حول السياسات التالية:

أ ـ الخصخصة

من المفيد التأكيد في البداية اننا لسنا ضد سياسة الخصخصة، فنحن نؤيد هذه السياسة من حيث المبدأ. إلا ان الخصخصة يجب ان تكون عاملاً مكملاً للتصحيح المالي الذي يرتكز على النمو الاقتصادي وليس العامل الاساس في كسر الحلقة المفرغة من عجز الموازنة وتنامي الدين العام.

ان سياسة التقشف والانكماش الاقتصادي ستنعكس سلبًا على اي مشروع للخصخصة، الذي بدوره لن يكون مجديًا في اجواء اقتصاد متقوقع. اذ ان الايرادات المتوقعة من خصخصة مرافق الدولة لن تؤدي الى تخفيض فعلي وملموس في نسبة الدين العام لإجمالي الناتج الوطني، لأن نمو الدين العام خلال السنوات الثلاث المقبلة لن يقل عن ايرادات الخصخصة، وبالتالي فإن الوضع المالي سيعود الى وضعه الحالي، ولكن بعد خسارة جميع مرافق الدولة التي تكون قد خصخصت. اما بالنسبة لتفاصيل مشاريع الخصخصة، فاعتقد انه حتى بعد استحداث آلية فعالة لمراقبة المرافق التي يتم تخصيصها، يتحتم سن القوانين الضرورية لتحرير الاقتصاد، بغية تمكينه من التكيف مع المعطيات الاقتصادية المتغيرة في العالم وتهيئة اجواء مؤاتية للاستثمار في القطاعات التي ستخصخص.

ذلك ان التجارب العالمية العديدة قد اثبتت ان عائدات الدولة من عمليات الخصخصة تختلف في حجمها وفق المعطيات الاقتصادية العامة. فهذه العائدات تكون ضحلة عندما تكون الدورة الاقتصادية بطيئة ومنكمشة، وهي ترتفع بالقياس الى مناخ الثقة المتوفر والى تحسن المؤشرات الاقتصادية المهمة.

ولن يكون من الخسارة في شيء، ان تنتظر الدولة قليلاً، قبل بيع الهاتف بسبب التطورات التكنولوجية. اذ انه بعد ثلاث او خمس سنوات فان قيمة هذا القطاع الحيوي ستكون اكبر بكثير من قيمته الحالية. وربما كان من الاقتراحات المجدية ان يتم ادخال شريك استراتيجي بنسبة تتراوح بين ١٠ و٢٠٪ في مجال الهاتف، ومن خلال مناقصة عالمية، على ان يتم التعاون مع هذا الشريك لمزيد من التحديث في الاتصالات الهاتفية لتطويرها، وعلى ان تباشر الدولة بعد سنوات عدة في خصخصة ما تبقى من ملكيتها لهذا القطاع الحيوي مما يحسن من مردودية هذا التخصيص.

اما في مجال الكهرباء، فانه من غير المجدي تخصيص هذا القطاع قبل التحقق من تحسن الجباية والتي لا يمكن ان تتحقق إلا من خلال الدولة وسلطاتها المختصة، ولا مانع بعد ذلك من اطلاق عملية الخصخصة لهذا القطاع، والبدء في خصخصة بعض المرافق العامة الاخرى.

ان المزيد من اشراك القطاع الخاص بتوفير الخدمات العامة، كالكهرباء والهاتف، وبالشروط التي ذكرتها آنفًا، من شأنه ان يحسن الانتاجية والفعالية ويوفر الاستثمارات الاضافية اللازمة. ومن شأن تعزيز دور القطاع الخاص في هذه المجالات ان يوفر دعما مضافا للخزينة، بشرط ان ترتكز مساهمته في هذه القطاعات الى نظرة

استراتيجية والى توفير نوعية افضل بكلفة اقل للمستهلكين. وهذا بدوره يزيد من انتاجية القطاع الخاص وقدرته التنافسية مما يؤدي الى تعزيز النمو الاقتصادي.

ب ـ الاصلاح الاداري

ان لبنان، اليوم، يعبر مرحلة يجب فيها التفكير بجهود جدية لتحسين اداء القطاع العام. وليس على هذا الجهد ان يكتفي بالتركيز على تغيير كبار الموظفين فقط. ان الاصلاح الحقيقي للادارة العامة يتم عبر تبسيط وتخفيف حقيقيين للانظمة والمعاملات وتحديث للقوانين والاجراءات كي تتلاءم مع متطلبات التحديات، وكذلك عبر استحداث آلية تسهم في إختيارٍ أفضل للمسؤولين في الادارات والمؤسسات العامة على اساس كفاءاتهم وتدريبهم ومراقبتهم ومحاسبتهم. وبطبيعة الحال، يتحتم ان يترافق ذلك مع حملة كبيرة ـــ انطلاقا مما تحقق خلال تولينا المسؤولية ـــ لتوسيع دور التقنية المعلوماتية في توفير الخدمات العامة والتحويل الالكتروني للوثائق والمعلومات بين المواطنين والقطاع العام، ذلك انه عبر تبسيط الانظمة والمعاملات اضافة الى تضييق ظروف الاحتكاك بين المواطنين والموظفين، بكلام آخر استئصال الوسطاء، يصبح القطاع العام فعالا وشفافا. كما انه اصبح علينا أن نسارع الى تحديد دور القطاع العام وحجمه ومداه وحدود تدخله ومدى مشاركته للقطاع الخاص والمؤسسات الاهلية، بحيث يركز القطاع العام على ما يجب أن يقوم به بكفاءة وفعالية، ويضع الأطر الصحيحة والسليمة لدور متنام للقطاع الخاص في مجالات دَرَج القطاع العام على القيام بها، والتي يستطيع القطاع الخاص ان يقوم بها بشكل أوفى وأفعل وأقل كلفة وأكثر إنتاجية، وذلك ضمن الاطر التي تضعها الدولة والتي تكفل عدم الاحتكار والتسلط.

إن مشروع تحديث الادارة ليس مسؤولية الدولة واجهزتها ومجالسها فحسب، بل هو مشروع يجب ان يخضع لمبادرات ونجاحات القطاع الاهلي اللبناني، بما تتوافر لديه من طاقات وكفاءات. هناك ضرورة ملحة ومحورية لاشراك القطاع الاهلي بالشأن العام وبمسألة تحديث الادارة بشكل خاص، ودائمًا في ما يؤدي الى تحقيق التناغم بين أهداف الدولة ومصالح القطاع الخاص.

لقد بات على القطاع العام أن يركز على الأمور الاساسية بدل الانشغال في أمور عديدة لا يستطيع ان يبرع فيها وتؤثر على فعاليته وإنتاجيته ونجاحه. ان هذا من شأنه أن يخفف من الفائض في عدد المستخدمين في الادارات العامة وان يسهم في خفض عجز الموازنة، ويفتح مجالات لتوفير فرص عمل عديدة من خلال توسع القطاع الخاص في أعماله، واستعمال طاقات الدولة والاقتصاد بشكل اكثر تركيزاً وفعالية وإنتاجية.

فالادارات الحكومية ستكون عاجزة عن لعب دورها الأساسي في التنمية اذا كانت مترهلة، عاجزة عن الاستفادة من اصحاب الخبرات العالية، وعرضة لتدخلات اهل السياسة ولأهوائهم. فمع تقديرنا لأهمية نظافة الكف والاستقامة والحس الوطني عند الموظف، فإن معايير الكفاءة المهنية والانتاجية والحرص على حسن التنفيذ والابتعاد عن القرارات المشلّة للدورة الاقتصادية او المحبطة لفعاليات القطاع الخاص هي معايير بنفس الاهمية ان لم يكن اكثر. بينما تكون اشاعة المزيد من حالات اللاقرار وانتظار التعليمات والتخلي عن روح المبادرة الإيجابية من جراء الخوف من عقاب غير مبرر، على حساب النهوض الاقتصادي وعلى حساب الموقع الذي يحق للبنان ان يطمح للفوز به في اقتصاد المنطقة والعالم.

ج ـ تشجيع القطاعات المنتجة

ان تشجيع القطاعات الانتاجية وزيادة انتاجيتها هو احد اهم العوامل لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد اللبناني، إلا انه يتطلب في الوقت ذاته تقدمًا في العوامل الاخرى، لا سيما الخصخصة والاصلاح الاداري. وبالفعل فان تخفيض كلفة الكهرباء والاتصالات والمياه، من خلال الخصخصة، يسهم اسهامًا فعالاً في تشجيع القطاعات الانتاجية. كما ان المباشرة باصلاح إداري حقيقي من شأنه تحويل القطاع العام الى قوة دفع للقطاع الخاص، الذي يحتاج الى ادارة تسهل انتاجيته عبر انظمة واجراءات تكافىء جهوده التحديثية والمبنية على اقتصاد المعرفة، وتزيل العقبات الادارية امام انسياب المنتوجات والخدمات.

ان المجال واسع لتعزيز نمو القطاعات الانتاجية باشكالها كافة وخلق فرص عمل جديدة وقادرة على استيعاب الطاقات اللبنانية الشابة، من خلال العمل على التأقلم مع التطور الاقتصادي الذي طرأ على المنطقة خلال العقدين المنصرمين.

ان تنامي الاقتصاد العربي وتوسعه يفتحان امامنا مجالات اوسع بكثير مما اتيح لنا في السبعينات، وذلك اذا ابتعدنا عن منافسة البلدان العربية وبذلنا الجهد في سبيل تطوير النواحي التكاملية بين لبنان والاقتصادات العربية. ويمكن تحقيق هذه الغاية من خلال السياسات التالية :

أولاً: تطوير وتشجيع قطاع الخدمات انطلاقًا من الانجازات التي حققناها في الماضي مع التركيز على الاستفادة من موقع لبنان وطبيعته الجغرافية. وهنا تظهر اهمية الاستثمار في القطاع السياحي، ان من حيث المحافظة على ثرواتنا السياحية والبيئية المتكاملة، أم من حيث

تفعيل الاعلام السياحي الخارجي وتوسيع السوق السياحية اللبنانية، بتوجيه اهتمام اكبر الى الشرق الاقصى والدول الناشئة وتطوير الارشاد السياحي وخاصة مراقبة جودة الخدمات السياحية ونوعيتها، واستحداث مكاتب سياحية في المناطق اللبنانية والخارج. وهنا تجدر الاشارة الى ضرورة تطوير مستوى ونوعية الخدمة لدى العاملين في قطاع السياحة من خلال تكثيف التدريب المهني والتقني وتركيز الاهتمام على تلبية جميع متطلبات الصناعة السياحية العصرية. كما لا بد من المحافظة على البيئة في لبنان والتي تشكل احد اهم ميزات السياحة في لبنان والعمل على تحسين المواصلات البرية في لبنان وتفعيل قطاع النقل العام.

ويصبح تطوير قطاع المواصلات البرية والبحرية والجوية ذا اهمية حيوية في هذا الاطار، اذ ان قطاع الخدمات بكامله يرتكز الى تحديث المواصلات ان من حيث تنمية مطار بيروت الدولي وتحويله الى مركز استقطاب لشركات الطيران (HUB) وتوسيع الخدمات المتعلقة مباشرة او مداورة بالنقل الجوي، او من حيث تنمية الموانىء التجارية والسياحية، وتعزيز شبكة الطرقات التي تربط لبنان بسوريا وعبرها بالبلدان العربية.

كما يصبح من المهم متابعة الخطوات التي اتخذت في السنوات الماضية لتنمية قطاع التجارة والشحن، عبر توفير التقنيات المتقدمة وازالة العوائق من امام الحركة التجارية، ورفع مستوى الخدمات العامة في المرافىء والمطارات، والغاء معظم القيود الروتينية الرسمية وغير الرسمية، وتبسيط جميع الاجراءات للاستيراد والتصدير والترانزيت، والمحافظة على مستويات رسوم تنافسية.

ويحتاج نمو هذا القطاع، ايضًا، الى تكثيف التعاون مع المراكز

التجارية المهمة في العالم العربي كإمارة دبي، والاستفادة من التكامل الموجود بين التجارة الاسيوية والمتوسطية.

ثانيًا: تعزيز قدرة لبنان التنافسية في قطاع المعلوماتية، وهو اكثر القطاعات نموًا في العالم، وذلك من خلال اعادة النظر بالتشريعات الموجودة وتطويرها لتراعي المقاييس العالمية، ومن خلال تحديث البنية التحتية للاتصالات والمعلوماتية وتطويرها، واعادة النظر بكلفة استعمالها.

ان تشجيع تمركز مؤسسات متخصصة في هذه المجالات، وتأسيس الارضية الصالحة لتطوير الكفاءات البشرية الضرورية واستقطابها، يعطي الحوافز لنمو هذا القطاع. ومن المفيد، هنا، ربط معظم مؤسسات الدولة ببعضها البعض معلوماتيًا، وربطها بمؤسسات القطاع الخاص والقطاع الاهلي (مدارس وجامعات) من اجل تفعيل الانتاجية في جميع هذه المؤسسات، واستحداث ثقافة معلوماتية حديثة، وتطوير نواة مركز معلوماتي مهم في لبنان. وهنا يمكن للدولة انشاء مناطق معلوماتية مختصة (technology park) ذات التقنيات الحديثة والاعفاءات الضريبية المؤاتية والبنية التحتية الضرورية والتشريعات المتطورة لاستقطاب الطاقات البشرية الكفوءة.

اضف الى ذلك، فلقد خطا قطاع البث الفضائي والعلاقات العامة والاعلانات خطوات كبيرة ومهمة، من خلال توسيع دور لبنان في هذه السوق المتنامية اقليميًا وعالميًا. ولذلك سيكون من البديهي التركيز على هذا القطاع وتشجيع الخطوات الآيلة لنجاحه والتأكيد على اعطائه اكبر هامش ممكن للتحرك، وتجنُّب كل ما من شأنه ان يؤذي، او ان يحد من حريته ونموه السريع ومن تعاظم حصته في السوق العربية والعالمية.

ثالثًا: تفعيل القطاعات الانتاجية من خلال توفير التمويل الضروري

لزيادة نمو هذه القطاعات وبأكلاف مخفضة، وذلك على غرار سياسة دعم فوائد القروض التي اعتمدتها الحكومة السابقة لتشجيع القطاعات السياحية والصناعية والزراعية، او من خلال تفعيل التسليف لهذه القطاعات. وهنا تجدر الاشارة الى اهمية تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ان من خلال تسهيلات مالية عن طريق مؤسسة ضمان القروض التي بدأت بإنشائها الحكومة السابقة او من خلال مراكز خدمات لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي تسهل عليهم ادارة الاعمال والعلاقات العامة والمحاسبة ودراسات الجدوى الاقتصادية في القطاعات التي تهمهم. ومن المفيد ايضًا تشجيع استحداث جمعيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكنها التفاعل مع مؤسسات صغيرة ومتوسطة عربية او اجنبية صديقة، وبالتالي تشجيع مشاريع مشتركة وتعاون وثيق بين هذه المؤسسات ومثيلاتها في العالم العربي والدول الصديقة. كما يمكن تشجيع الصادرات من خلال استحداث آلية لاسترداد الرسوم الجمركية على المواد الاولية المستعملة في الانتاج الصناعي عند تصدير المنتوجات اللبنانية. ويمكن ايضًا رفع مستوى تقديمات الضمان الاجتماعي وتخفيض كلفتها من خلال توجيه الطاقات الاساسية نحو تحديث هذه المؤسسة واصلاحها.

رابعًا: بما ان الانتاج الصناعي والزراعي الحديث ليس مبنيًا على الانتاج الكمي (mass production) بل اصبح يعتمد على نوعية الانتاج وعلى الاسواق المميزة (niche markets)، يمكن تفعيل دور هذين القطاعين عبر اعادة هيكلتهما وادخال التقنيات الحديثة عليهما، واستنفار قطاع الخدمات غير المالي لتوضيب الانتاج اللبناني الصناعي والزراعي وتسويقه، وخلق ميزة تفاضلية لهذه المنتوجات عبر الاستعانة

بالقدرات اللبنانية في مجال العلاقات العامة والاعلانات. ومن المفيد ايضًا الاسراع في انشاء مناطق صناعية ذات بنية تحتية متطورة وتشريعات ملائمة تسمح بإنشاء أليات ضمان اجتماعي وصناديق تقاعدية خاصة تسهم في تخفيض الكلفة وتحسن من القدرة التنافسية وبالتالي تشجع على خلق فرص عمل جديدة ومثمرة.

خامساً: بات في امكان لبنان، بل في مصلحته، وبفضل اتفاق التجارة الحرة الذي انجزته حكومتنا مع الحكومة السورية، أن يدرس بعناية كيفية التكامل في الزراعة والصناعات التحويلية المشتقة عنها. فليس المهم أن ندعم الزراعة اللبنانية في منافسة تشبه المواجهة مع المنتجات السورية، التي يمكننا في نهاية المطاف اعتبارها منتجات محلية في اطار اتفاق التجارة الحرة. لأن الاهم هو التوافق مع المنتجين الزراعيين السوريين على برنامج شراكة، لا منافسة، حتى ولو تطلّب سنوات عدة للوصول الى التكامل، تختص بموجبه الزراعة اللبنانية بالمنتجات غير المتوفرة في سوريا، وتتجه بموجبه الصناعات التحويلية اللبنانية الى اضافة القيمة على السلع الزراعية السورية التي لا ميزة تفاضلية للبنان كي ينتجها. وطبعا، العكس بالعكس. وفي قطاع الزراعة بالذات يمكن للدولة العمل على تشجيع مشاريع مشتركة بين مؤسسات توزيع خارجية وبين المزارعين اللبنانيين حيث يتم ضمان تصريف الانتاج الزراعي اللبناني خارجيًا ضمن شروط محددة لنوعية الانتاج الزراعي وللتقنيات المستعملة كالزراعة الطبيعية (organic agriculture). وفي هذا الاطار ايضًا يجب تحويل الدعم الزراعي تدريجيًا من دعم مباشر لبعض الاصناف الزراعية الى دعم غير مباشر لدعم فرص العمل في الزراعة والحد من النزوح من الريف الى المدن الكبيرة. وهنا من الضروري الاستثمار في مشاريع ري صغيرة وتحديث وتوسيع الطرق

الزراعية. كما يمكن تعزيز الارشاد الزراعي من خلال التعاون والتكامل مع الجامعات في لبنان من اجل استحداث آلية تؤمن توفير الارشاد الزراعي المناسب في جميع المناطق الزراعية من قبل مشاريع مشتركة بين وزارة الزراعة وكليات الزراعة في لبنان. واخيرًا لا بد من استحداث آليات للتمويل الزراعي، اذ ان كلفة فائدة التسليف لمعظم المزارعين تفوق الـ ١٠٠٪، وان تخفيضها بشكل ملموس يسهم في تعزيز قدرة هذا القطاع على التوسع والنمو وذلك من خلال انشاء بنك للتنمية الريفية بالاشتراك مع التعاونيات ومؤسسات القطاع الاهلي.

سادسًا: استمرار العمل على تفعيل القطاع المالي اللبناني المتمتع بميزات معروفة وارساء قطاع التأمين على اسس سليمة ورصينة. اذ ان قدرة قطاع التأمين على النمو وخلق فرص عمل جديدة وتوفير خدمات قيمة للمجتمع اللبناني وللعالم العربي مهم جدًا. كما ان قطاع التأمين ومؤسسات الضمان وصناديق التقاعد الخاصة من العوامل الاساسية لتفعيل الاسواق المالية وتشجيع الادخار الوطني.

٦ ــ الاستفادة من الطاقة البشرية وتطويرها لمجاراة العصر

لن يكون في مقدور لبنان أن يطرق أبواب القرن الجديد، بمعزل عن سياسات واضحة تعيد انتاج الطاقة البشرية اللبنانية وتطويرها على كل مستوى من مستويات العمل والابداع، في السياسة والثقافة والاقتصاد والتحصيل العلمي.

وربما كان من الخسائر الجسيمة التي مني بها لبنان خلال العقدين الاخيرين، أن الحرب قد حدَّت من تطور هذه الطاقة بجناحها المقيم، واجبرته إما على الانكفاء او النزوح في اتجاه الشتات الواسع، كما منعت على جناحها المغترب من التفاعل مع متطلبات البناء الداخلي والتأثير الايجابي فيه.

لقد نجح اللبناني، على مر السنين، في تقديم نفسه الى محيطه العربي والعالم، بصفته انسانًا ناجحًا وقادرًا على الالمام بالتحديات التي تواجهه مهما كانت صعبة ومعقدة، وهو أسهم من خلال ذلك في اعادة تأهيل العديد من القدرات العربية وتنميتها، وكان محط أنظار البلدان التي لجأ اليها، في مختلف مجالات الانتاج والعمل.

وإذا كانت السنون المريرة من الاحداث، قد أدت الى تحجيم الطاقة البشرية اللبنانية وتعطيل المؤسسات العائدة لها، فانه يفترض بالسنوات الراهنة والمقبلة، ان تشكل حافزًا لاطلاق هذه الطاقة وتجديدها، ودائمًا من النقطة التي انتهت اليها الطبقة الوسطى في لبنان، باعتبارها المجال الانساني الحيوي التي من دونها، ستبقى الطاقة البشرية اللبنانية قاصرة عن أداء مهماتها في انتاج مجتمع متحرك وفعّال ومؤثر في محيطه العربي وفي العالم.

إن «ثروة لبنان» التي نشأت خلال نصف القرن الاخير، من كونه بلدًا مصدرًا للعلوم والثقافات والحريات والصحافة، وكذلك من كونه مستشفى العرب، ومطبعتهم، وجامعتهم، وحديقتهم، وملجأهم الى الكثير من مظاهر النمو والارتقاء السياسي والاجتماعي، هذه «الثروة» ما زالت كامنة في المجتمع اللبناني، وهي ستكون بالتأكيد قادرة على تجديد نفسها، وبوجوه اخرى، تتلاءم مع المتغيرات التي شهدها لبنان وشهدتها المنطقة العربية عمومًا.

إن التقدم الذي أحرزته البلدان الشقيقة في العديد من مجالات الارتقاء الديموقراطي والثقافي والانساني والاقتصادي، يجب الا تشكل سببًا للانحدار اللبناني عن القيام بالادوار التي عرف بها وبرز فيها تاريخيًا، بل هي خلاف ذلك لا بد من أن تشكل جوهر التحدي الذي يواجه الانسان اللبناني، ومدخلاً لولوج القرن الحادي والعشرين من

الباب الذي يعيد الاعتبار للطاقة البشرية اللبنانية.

لقد تمكنت اجيال متعاقبة من اللبنانيين من تأمين مواقع متقدمة في دول العالم على اختلافها ومن جني ثروات لا يستهان بها، دون ان تفقد شرائح واسعة منها تعلقها بالوطن الأم ودون أن تضعف آمالها بالاسهام في بحبوحته. لذا فالمعادلة الأساس التي من شأنها دفع المسيرة الاقتصادية تقتضي ايجاد المؤسسات واتباع السياسات القادرة، في آن معاً، على تشجيع عودة الخبرات اللبنانية العالية المهاجرة وعلى تشجيع استثماراتها في لبنان. ولم يعد يمكن لهذا المنحى المزدوج، في الظروف الدولية الراهنة، ان ينجح الا بتحصين المؤسسات الديمقراطية، وباحترام الحريات الاساسية، السياسية والاقتصادية على السواء، وبطمأنة اصحاب الخبرات من اللبنانيين، والمستثمرين على اختلاف جنسياتهم، الى ان السياسات الاقتصادية لها طابع الاستمرارية، لا يصار الى تغييرها وفق اهواء استنسابية او حسابات سياسية قصيرة الأمد.

إن تفعيل قطاع التعليم، وخاصة قطاع التدريب المهني والتقني، وتعزيز صدقيته وبعده الاجتماعي، يجب ان يكون هدفًا مباشرًا ومركّزًا من أهدافنا الوطنية للمرحلة المقبلة، وهو الى جانب مجالات التعليم الاخرى التي قطعنا فيها اشواطاً واسعة، سيمكن لبنان من ردم الهوة الزمنية والتنموية التي نشأت عن الحرب، ومساعدته في الوقوف على قدم المساواة مع البلدان الاخرى.

إن تعزيز قطاع التربية يفرض تصور برنامج تربوي طويل الأمد يقوم في آن معاً، على تيسير نهل العلم لكافة فئات المجتمع، انما مع اهتمام متوازٍ بانتاج نخبة متقدمة، في مجالات التكنولوجيا والبحث العلمي. فديموقراطية التعليم معيار مهم، ولكن نوعيته معيار لا يقل اهمية. من هنا المسؤولية التي يجب ان تضطلع بها الدولة لتشجيع تعاون وثيق بين

المؤسسات التربوية (المدارس والمعاهد المهنية والجامعات) العامة والخاصة وسوق العمل وربط برامجها مع حاجات سوق العمل المستقبلي لتوجيه الشباب نحو الاختصاصات العلمية المتلائمة، مع تطور الاقتصاد العالمي. كما يجب العمل على ايجاد المؤسسات التعليمية العامة والخاصة والمشتركة، وبالتعاون مع الدول المتقدمة عندما تقتضي الحاجة، لاحتضان الشباب الطموح والمؤهل لاحداث النقلة العلمية والتقنية النوعية التي يحتاج اليها لبنان لتوفير فرص عمل تتناسب مع هذه المؤهلات.

وغني عن التأكيد في هذا المجال ان قوة الطاقة البشرية اللبنانية، تكمن في كيفية استخدام الطاقات المتوافرة كافة ؛ السياحية والاقتصادية والطبيعية والانسانية والديموقراطية والفكرية والثقافية، في سبيل اعادة بناء الثروة الوطنية.

إن « النجاح اللبناني » هو عنوان لنجاحات متعددة الوجوه، وسيكون من الاهمية في مكان التركيز على احياء هذه النجاحات وتطوير مؤسساتها.

لأن العدالة مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والحريات مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والديموقراطية مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والثقافة مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والسياحة مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والخدمات مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والتحصيل العلمي مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والبيئة مصدر من مصادر الثروة في لبنان
والاستقرار عامل من عوامل الثروة في لبنان
فالطاقة البشرية مصنع لكل الثروات في لبنان.

٧ – تعزيز التقديمات الاجتماعية وتفعليها

لقد آن الأوان كي يعيد لبنان تركيز الاهتمام على القطاعات الاجتماعية وتحسين برامجها وتعزيز مردوديتها، وتوجيه الطاقات الاساسية نحو ادخال المزيد من التماسك والفعالية والاجراءات العملية الحديثة في توفير خدمات الصحة والتعليم، عوض الاكتفاء بزيادة الانفاق عليها.

ونعتقد في هذا المجال، ان على السلطات المحلية والبلديات، ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام، ان تضطلع بدور اكبر في ادارة المدارس والمستشفيات العامة ومراكز التقديمات الانسانية والاجتماعية والتوعية البيئية، بما لديها من قدرة اوسع في الاشراف على هذه النشاطات، فيما تتولى ادارات الحكومة المركزية مراقبتها لضمان النوعية واحترام المقاييس.

وهذه الفكرة تنطلق من ضرورة توفير مشاركة حقيقية ومؤثرة للمجتمع اللبناني في التقديمات الاجتماعية، مشيرين الى ان لدى البلديات في لبنان حوالي مليون مكلف ضريبي يعكسون قدرتها على تحمل مسؤوليات اكبر في ادارة الشأن العام، لا سيما في هذا المجال الذي يرتبط بحياة المواطنين ومعيشتهم اليومية. ان البلديات، بما لها من تعاطٍ مستمر مع المواطنين، تستطيع ان تراقب المستشفيات العامة والمدارس العادية والمهنيات الرسمية والمراكز الاجتماعية، وتديرها بشكل افضل وافعل وكلفة اقل. وقد يكون من المفيد في ضوء ذلك ان يتم تحويل المدارس والمستشفيات الرسمية والمراكز الاجتماعية بما فيها من موظفين الى سلطة البلديات او تجمع البلديات، على ان تستحدث مجالس ادارة لكل مدرسة ومستشفى ومركز اجتماعي يتمثل فيها كل من القطاع الاهلي والبلديات والوزارات المختصة.

إن أي قانون للامركزية الادارية، يجب ان يضع في الحسبان، دور البلديات في التنمية الشاملة وادارة الشأن العام وتخفيف العبء الإجتماعي والمعيشي

عن كاهل المواطنين ، وان القوانين والانظمة التي تعنى بالشأن البلدي في لبنان، يجب ان تكون بالتالي موضع تطوير واعادة نظر، مما يؤدي تدريجيًا الى تأهيل البلديات لتمكينها من تحمل مسؤولياتها في برامج الخدمة الاجتماعية.

في هذا الإطار فإن التحديات الرئيسية التي تواجه المواطن اللبناني تتمحور حول متطلبات التعليم والطبابة والاسكان والضمان الاجتماعي والقدرة على دفع فواتير الكهرباء والمياه والهاتف. ومن المؤكد ان اشراك القطاع الخاص في توفير الخدمة للمواطنين في قطاعات الكهرباء والماء والهاتف يجب ان يترافق مع تخفيض كلفة هذه الخدمات للمواطنين. وبالتالي فإن تخفيض رسوم الكهرباء والهاتف والمياه يجب ان يشكل احد الشروط الاساسية في اي خطوة نحو خصخصة هذه القطاعات.

اما في ما خص قطاعات التعليم والطبابة والخدمات الانسانية والاجتماعية، فان رفع مستوى هذه الخدمات العامة وتوسيع نطاقها يتطلب تعاونًا بين السلطات المحلية والبلدية ومؤسسات المجتمع المدني والحكومة المركزية كما ذكرت آنفًا. مع العلم بأن على الحكومة المركزية متابعة بناء المدارس الرسمية وتطوير البرامج التربوية ومراقبة مستوى آداء المدارس الرسمية. كما على الحكومة المركزية العمل على توسيع الضمان الصحي والاجتماعي من خلال اعادة النظر بآلية عمل المؤسسات العامة في هذه المجالات والتعاون مع مؤسسات الضمان الخاصة من اجل تخفيض كلفة هذه الخدمات وتعزيز نوعيتها.

وأخيرًا لا بد من توسيع نطاق القروض الاسكانية ودعم الدولة لكلفة الفائدة على هذه القروض من خلال المؤسسة العامة للاسكان وعلى غرار ما قامت به الحكومات السابقة. كما يمكن ربط التسليف السكني بصناديق التقاعد الخاصة والعامة من خلال استحداث آلية للقروض السكنية على حساب تعويض نهاية الخدمة للموظف على غرار ما يعمل به في سنغافورة.

لبنان وسوريا وتحديات السلام

يبقى في ضوء ذلك كله، ان الايمان بالعمل العربي المشترك، هو البوابة الكبرى التي يستطيع لبنان من خلالها أن يحقق الاستقرار الاقتصادي، ويحتل موقعه الحقيقي في المنطقة والعالم.

فالجغرافيا العربية، هي المدى الحيوي الطبيعي لتفعيل الاقتصاد اللبناني، وتنمية القدرات البشرية والانسانية اللبنانية، وإن سوريا بما لها من علاقات تاريخية مميزة مع لبنان، تشكل بدورها المدخل الطبيعي لهذا المدى، والامتداد الذي تتكامل بواسطته خريطة التفاعل الاقتصادي مع الاقتصادات العربية المجاورة والبعيدة.

إن سوريا لم تتخلف يومًا، خلال السنين العشرين الماضية، عن المساهمة في مساعدة لبنان ودفع الاخطار الداخلية والخارجية عنه، وهي قدمت في سبيل ذلك الكثير الكثير من التضحيات البشرية والمادية، لقاء أن يستعيد لبنان وحدته وسيادته واستقراره الوطني.

وقد يكون من الضروري التأكيد في هذا المجال، وفي ظل ما يلوح من متغيرات وتطورات على الساحة الاقليمية، ان سوريا هي صاحبة الفضل الاكبر في وصول لبنان الى شاطىء الوفاق والسلم الاهلي، وهي بالتعاون والتضافر مع الاشقاء العرب، مكنت اللبنانيين من التوصل الى اتفاق الطائف، ووضع حد نهائي لخطوات الانزلاق نحو هاوية التقسيم والاندثار.

فمن دون سوريا ما كان للبنان أن يقف في المكانة التي يقف فيها اليوم، ومن دونها ما كان للبنان أن يعيد توحيد مناطقه ومؤسساته الدستورية والامنية والعسكرية والادارية، وما كان للحياة السياسية ان تتجدد وأن تشهد الحيوية التي تشهدها منذ العام ١٩٩٢.

إن قرار سوريا بانقاذ لبنان، ومثابرتها على وضع هذا القرار موضع العناية اليومية، هو الذي مكن لبنان من مواجهة نتائج الاجتياحات والاعتداءات الاسرائيلية المتتالية، وهو الذي يشد الآن من أزر لبنان في مواجهة التحديات الماثلة وما يمكن ان يعصف بالمنطقة من عوامل الحرب والسلام.

لقد عانى لبنان طويلاً من نتائج الاحتلال الاسرائيلي المباشر وغير المباشر لارضه، وهو تعرض لثلاث اعتداءات واسعة النطاق في الاعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٦ و ١٩٩٩، وهي اعتداءات بقدر ما كانت توجب، في كل حين، تأكيد التمسك بوحدة الموقف مع سوريا، اوجبت العمل على تحصين الوضع الداخلي بكل مقومات التضامن والصمود والاستقرار.

وكان طبيعيًا ان يفرض هذا الواقع أعباء والتزامات على الدولة، كما كان طبيعيًا ان تتحمل الدولة هذه الاعباء والالتزامات، لانها مهما كانت مكلفة، فانها تبقى زهيدة أمام الهدف الاسمى المتعلق بمقاومة الاحتلال وتحرير الوطن واسترداد سيادته.

لقد كنا، دائمًا، متمسكين بحقوقنا الشرعية وبوحدة المسار والمصير المشترك مع سوريا. ان هذه السياسة تمثل ركنًا ثابتًا من اركان استراتيجية المقاومة والصمود والتحرير التي اعتمدناها، حتى يتحقق السلام العادل والشامل بانهاء الاحتلال الإسرائيلي للجنوب والبقاع الغربي والجولان.

لقد كان تطلعنا الى السلام هدفًا ولم يكن رهانًا، وهو ما يجب أن

يبقى في جوهر الحسابات اللبنانية للمرحلة المقبلة.

وهذه الايام، يتردد الكلام بأن السلام في المنطقة أصبح قاب قوسين أو أدنى، وان لبنان سيكون الرابح الاول من هذا السلام، وهو سيعود ليكون مركز استقطاب رؤوس الاموال العربية والعالمية في مرحلة ما بعد السلام.

واذا كان من بديهيات الامور التأكيد، في هذا المجال، على موقفنا الثابت والداعم لسلام شامل وعادل في الشرق الاوسط، مبني على اساس «الارض مقابل السلام»، وبما يحقق هدفنا في تحرير الجنوب والبقاع الغربي والجولان، فانه في الوقت ذاته لا يجوز الا التنبيه من مخاطر الافراط في التفاؤل حيال ما يمكن ان ينشأ عن عملية السلام.

فالافتراض بأن السلام سيوفر للبنان فرصًا كبيرة لم تكن متاحة في الماضي، هو افتراض يجب الا يحجب في المقابل ما سيترتب عليه من تحديات جدية وكبيرة في الداخل والخارج على السواء. والسلام بهذا المعنى لن ينهي الصراع في المنطقة، بل هو في أحسن الاحوال يمكن، فقط، ان يعدّل وجهة هذا الصراع، من صراع عسكري الى صراع اقتصادي وثقافي وحضاري. وهذا الامر يدفعنا الى التأكيد على ضرورة توجيه الجهد نحو تعزيز المصالحة الوطنية الداخلية وحماية الوفاق الوطني من التناقضات ليتكامل مع العلاقات الاخوية المميزة اللبنانية ــ السورية، ومن خلالها مع مشروع اوسع للتضامن العربي، الذي من شأنه ان يرسم حدود المشاركة في التحديات المرتقبة للمشروع الاقتصادي والثقافي الاسرائيلي.

ان ما يزيد على العشرين عاماً من الاحتلال الاسرائيلي قد خلقت اوضاعاً في المنطقة المحتلة علينا مواجهتها والتعامل معها بكل دقة ومسؤولية، فالمناطق المحتلة تحتاج بعد تحررها الى برنامج خاص

ومكثف وفوري، لتعويضها السنوات القاسية التي رزحت خلالها تحت الاحتلال والقهر الاسرائيليين. في الوقت الذي نجد ان موضوع المقاومة هو أحد أقوى الاوراق في يد لبنان والتي يجب ان تبقى في اعلى درجات الاهتمام الوطني والدبلوماسي، فان التعامل مع المقاومة ينبغي ان يكون على صورة ما تعاملت به الامم الراقية في حالات مماثلة، ودائماً من النقطة التي تعزّز موقع لبنان وسوريا في عملية التسوية.

إن أخطر ما يمكن ان نقع فيه، هو بناء الاوهام على السلام المرتقب، والاعتقاد بأنه السبيل الى حل مشكلاتنا الاقتصادية، وأنه وحده الكفيل بإعادة تدفق رؤوس الاموال وتحفيز الاستثمار العربي والاجنبي في الاقتصاد اللبناني.

ان تجارب دول عربية اخرى، توصلت الى توقيع اتفاقات سلام مع اسرائيل ماثلة أمامنا، لا تشير الى أي تحولات اقتصادية ملموسة قد تحققت بعيد التوصل الى هذه الاتفاقات. وبالفعل فإن اقتصاد مصر، لم يبدأ بالنمو والازدهار إلا بعد ان اتخذت مصر قرارًا واضحًا باعادة هيكلة الاقتصاد وتحريره وتشجيع الاستثمار وسن التشريعات الملائمة لذلك.

خاتمة

وفي الختام لا بد من اعادة التأكيد على دور لبنان المستقبلي والمبني على كونه احد مراكز الاقتصاد والمال والثقافة والعلم والسياحة والاعلام، وهو مرشح لان يكون مركزًا للتقنيات الحديثة والاتصالات المتطورة. إن الآفاق الحقيقية لهذا الدور الريادي لن تتبلور، إلا اذا ترسخت مبادىء المحافظة على نظامنا البرلماني الديموقراطي، وعلى الحريات الفردية والاعلامية والفكرية، وعلى سلامة تطبيق الانظمة والقوانين وتأكيد مناعتها ضد الرغبات السياسية.

ان هذه القيم والمبادىء العريقة التي يقوم عليها لبنان، هي وحدها الكفيلة للدلالة على مكامن القوة والتفوق وثروة المجتمع اللبناني وبالتالي الإستفادة منها.

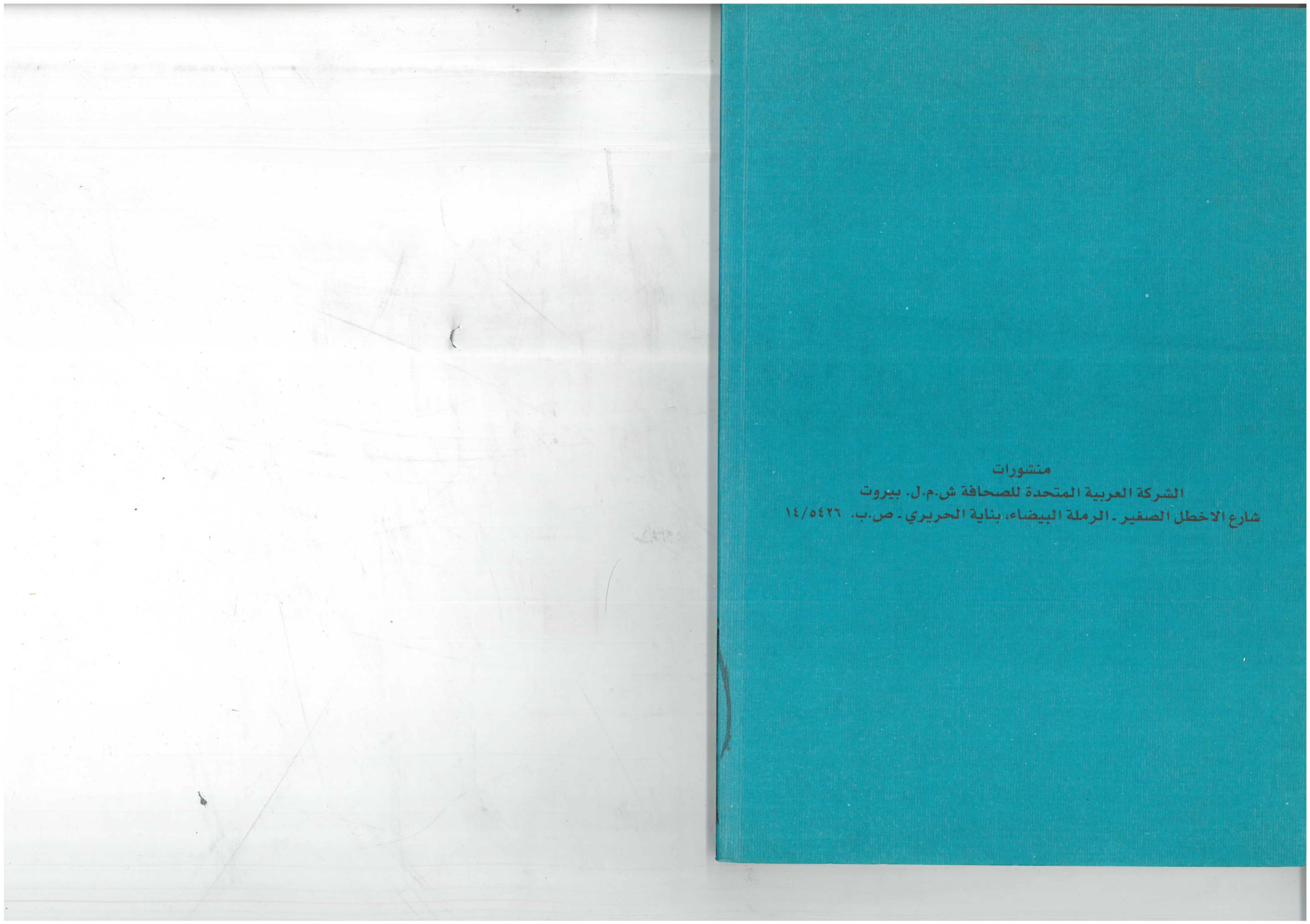
ان التحديات التي يواجهها لبنان اليوم ربما تبدو خطيرة للبعض. لكنها تتضاءل بالمقارنة مع ما واجهه لبنان في السابق. وفي ضوء التقدم الكبير الذي شهدناه حتى اليوم، لدي ملء الثقة بأننا سنتمكن من تذليل المصاعب الراهنة ومن وضع لبنان على طريق ثابت نحو التنمية والازدهار.

ان اللبنانيين الذين أظهروا درجة عالية جدًا في التكيف مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي عصفت بالمنطقة والعالم خلال العقدين الماضيين، قادرون بالتأكيد على التكيف مع المتغيرات المرتقبة ومعالجتها بالتنسيق والتعاون الدائمين مع الشقيقة سوريا وسائر الاشقاء العرب.

كل ما نحتاج اليه في الحقيقة هو التصميم والتعاون، وتجديد ثقة اللبنانيين والاشقاء والعالم بوطننا ودورنا والوفاء لقيمنا الراسخة في الوفاق والحرية والديموقراطية، واهم من ذلك كله نحتاج الى الرؤيا، ثم الرؤيا، ثم الرؤيا.

المحتويات

الطبعة الثانية
الدار العربية للعلوم
ساقية الجنزير ـ بيروت
هاتف : ٧٨٥١٠٧ ـ ٠١



منشورات
الشركة العربية المتحدة للصحافة ش.م.ل. بيروت
شارع الاخطل الصغير - الرملة البيضاء، بناية الحريري - ص.ب. ١٤/٥٤٢٦